التصويت على اغلبية الثلثين، وعدم موافقة على تنسيب اللجنة.

استاذ سليم الزعبي

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس.

ارجو ان انبه المجلس الكريم الى نص المادة (٥٦) التي تقول: لمجلس النواب حق اتهام الوزراء ولا يصدر قرار الاتهام الا باكثرية ثلثي أصوات الاعضاء الذين يتألف منهم مجلس النواب، وعلى المجلس ان يعين من اعضائه من يتولى تقديم الاتهام وتأييده امام المجلس العالي، المطلوب سيدي الرئيس الان ان نعين ثلاثة زملاء ليتولوا تمثيل هذا المجلس امام المجلس العالي.

معالي رئيس المجلس: الجلسة لم تنتهي بعد، الاستاذ رئيس اللجنة.

السيد رئيس لجنة التحقيق: سيدي الرئيس، اقترح الزميل المقدر الاستاذ محمد ابو فارس والزميل محمد فارس الطراونة والزميل عبدالكريم الدغمي.

معالي رئيس المجلس: هل يوافق المجلس الكريم على ذلك؟

موافقة

والاخوة الثلاثة مكلفون حسب النص الدستوري، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ ـ ما يجد من اعمال.

لا شيء.

٦ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: الجلسة القادمة الساعة العاشرة صباحاً يوم الاربعاء القادم وترفع الجلسة.

«انتهت الجلسة»

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبداللطيف عربيات



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس النواب

محضر الجلسة الخامسة عشرة

من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة لمجلس الأمة الحادي عشر المنعقدة في ٦/صفر /١٤١٣ هجرية الموافق ١٩٩٢/٨/٥ ميلادية.

(العدد ١٥) (الجلد ٢٩)

ـ جدول الاعمال ـ

البند	الصفحة
١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.	٤
٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات.	٤

أ ـ طلب اجازة مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزبن اعتباراً من ١٩٩٢/٨/٨.

ب ـ طلب معذرة مقدم من سعادة السيد حسين مجلي.

جـ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة السيد احمد الكفاوين.

د ـ طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور محمد ابوعليم.

هـ ـ طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور همام سعيد.

و ـ طلب معذرة مقدم من سعادة الدكتور فوزي الطعيمة.

الصفحة

٣ ـ تلاوة الارادة الملكية السامية اضافة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢ الى الامور المعينه في الاراده الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ . ٧

٤ ـ كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٧٩٨٧) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢١ والمتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢ . ٩

٥ ـ استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥ والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ١٩٨٧/٣٦ ، ١٩٨٨/٣٧ ، ١٩٨٩/٣٨ ، ١٩٩٠/٣٩ . ١٦

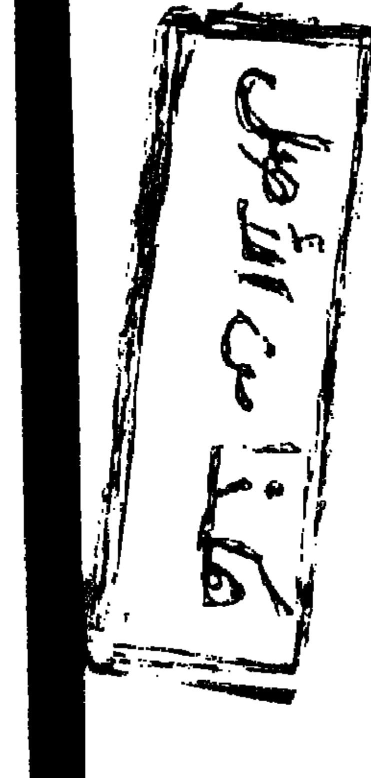
تحدث السادة النواب التالي اسماؤهم :

١ ـ معالي السيد عبدالرؤوف الروابدة . .
٢ ـ سعادة السيد حمزة منصور .
٣ ـ معالي السيد سليم الزعبي وباسم معالي السيد محمد فارس الطراونة .
٤ ـ سعادة السيد محمد الدردور .
٥ ـ سعادة الدكتور احمد العبادي .
٦ ـ سعادة السيد سلامة الغويري باسم الكتلة الوطنية .
٧ ـ سعادة السيد عبدالحفيظ علاوي .
٨ ـ معالي السيد محمد العلاونة .
٩ ـ معالي السيد عبدالسلام فريحات .
١٠ ـ سعادة السيد عبدالعزيز جبر .
١١ ـ سماحة الدكتور علي الفقير .
١٢ ـ معالي السيد هشام الشراري .
١٣ ـ سعادة الدكتور احمد الكوفحي .
١٤ ـ سماحة السيد عبدالباقي جمو .

٦ - ما يجد من اعمال . ٥١

٧ - تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة . ٥١

عينت يوم الاحد القادم ١٩٩٢/٨/٩ الساعة الخامسة مساءاً .



مجلس النواب

محضر الجلسة

في تمام الساعة العاشرة من صباح يوم الاربعاء الموافق ٥/صفر/١٤١٣ هجري ، الواقع في ١٩٩٢/٨/٥ ميلادي ، عقد مجلس النواب جلسته الخامسة عشرة من الدورة الاستثنائية الاولى للدورة العادية الثالثة برئاسة معالي الدكتور عبداللطيف عربيات وحضور عطوفة امين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .

وتغيب باجازة من الاعضاء السادة : سلطان العدوان ، زياد الشويخ ، مروان الحمود .

وتغيب بمعذرة من الاعضاء السادة : د. همام سعيد ، د. محمد ابوعليم ، احمد الكفاوين ، حسين مجلي ، د. فوزي الطعيمة .

وتغيب عن الجلسة الاعضاء السادة : د. عبدالله النسور .

وحضر من الحكومة :

١ . **سيادة الشريف زيد بن شاكر :** رئيس الوزراء وزير الدفاع .
٢ . **معالي السيد ذوقان الهنداوي :** نائب رئيس الوزراء وزير التربية والتعليم .
٣ . **معالي المهندس علي السحيمات :** نائب رئيس الوزراء وزير النقل .
٤ . **معالي السيد ابراهيم عزالدين :** وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .
٥ . **معالي السيد باسل جردانة :** وزير المالية .
٦ . **معالي السيد يوسف المبيضين :** وزير العدل .
٧ . **معالي السيد عبدالكريم الكباريتي :** وزير العمل .
٨ . **معالي السيد جمال الصرايرة :** وزير البريد والاتصالات .
٩ . **معالي المهندس سعد هايل السرور :** وزير الاشغال العامة والاسكان .
١٠ . **معالي المهندس سمير قعوار :** وزير المياه والري .
١١ . **معالي السيد جمال حديثة الخريشا :** وزير دولة .
١٢ . **معالي المهندس علي ابوالراغب :** وزير الطاقة والثروة المعدنية .
١٣ . **معالي السيد عاطف البطوش :** وزير الدولة للشؤون البرلمانية .
١٤ . **معالي السيد محمد السقاف :** وزير التموين .
١٥ . **معالي الدكتور عارف البطاينة :** وزير الصحة .
١٦ . **معالي الدكتور امين عواد المشاقبة :** وزير التنمية الاجتماعية .

وحضر من الامانة العامة السادة التالي اسماؤهم : علي الحسبان ، د. مصطفى العدوان ، محمد الرديني ، رائد الحلبوني .

١) افتتاح الجلسة :

معالي رئيس المجلس:
بسم الله الرحمن الرحيم .
النصاب مكتمل بسم الله نفتتح الجلسة ، الاستاذ الامين العام جدول الاعمال .

السيد الامين العام: شكراً معالي الرئيس.

١ ـ تلاوة محضر الجلسة السابقة.

الاجازات

أ . اجازة مقدمة من الدكتور علي الحوامدة وقد حضر من السفر الساعة (٧,١٠).

ب . اجازة مقدمة من السيد مروان الحمود.

جـ . اجازة مقدمة من السيد سلطان العدوان.

د . اجازة مقدمة من السيد زياد الشويخ.

الغياب بمعذرة: الدكتور عبدالله النسور وحضر في الساعة الـ (٧,٣٠).

الغياب بدون معذرة: لا احد.

الذين تأخروا عن الجلسة: سعادة السيد عبدالعزيز جبر، معالي الدكتور ماجد خليفة، فضيلة الشيخ عبدالمنعم ابوزنط، فضيلة الشيخ يعقوب قرش، سعادة السيد منصور مراد، سعادة الدكتور همام سعيد، معالي السيد محمد العلاونة، سعادة الدكتور حسني الشياب، معالي الدكتور عوني البشير، معالي السيد سمير قعوار، سعادة السيد محمود الهويمل، معالي السيد يوسف العظم، معالي السيد عبدالكريم الكباريتي، سعادة الدكتور محمد احمد الحاج، سعادة السيد زياد ابومحفوظ، سعادة السيد بسام حدادين، معالي السيد عبدالكريم الدغمي، معالي السيد جمال الخريشا، معالي الدكتور محمد عضوب الزبن.

الذين خرجوا قبل التصويت بمعذرة: معالي الدكتور محمد عضوب الزبن، سعادة السيد نواف الخوالدة.

الذين خرجوا بدون معذرة: سعادة السيد مطير البستنجي، سعادة السيد حسين مجلي.

٢ ـ تلاوة الاجازات والاعتذارات:

أ . اعتذار مقدم من سعادة النائب السيد حسين مجلي.

ب . اعتذار مقدم من سعادة النائب الدكتور همام سعيد.

جـ . اعتذار مقدم من سعادة النائب الدكتور احمد الكفاوين.

د ـ اعتذار مقدم من سعادة النائب السيد محمد ابوعليم.

هـ . اعتذار مقدم من معالي الدكتور محمد عضوب الزبن.

اعتباراً من ١٩٩٢/٨/٨.

* قام السيد عمر الشوابكه بتزويد الامانة العامة بالاجازات والاعتذارات والغياب بمعذرة والذين تأخروا عن الجلسة والذين خرجوا قبل التصويت بمعذرة، والذين خرجوا بدون معذرة.

الذين حضروا بعد الساعة العاشرة لهذا اليوم هم: سعادة السيد محمد علي الدردور، سعادة الدكتور سعد حدادين، معالي السيد ماجد خليفة.

معالي رئيس المجلس: يعني هذا اسلوب التحدث استاذ سعد في مجال لك ان تطلب اذن حسب النظام وتتحدث بما تشاء، هذا بناء على طلب المجلس الكريم وارجو الالتزام بالنظام واسف كل الاسف ان الساعة الحادية العشر الا خمس دقائق او اقل من ذلك ولم تبدأ الجلسة هذا اسلوب مرفوض يا استاذ سعد ان يقال المحافظ على النظام وتنفيذ قرار المجلس ان يجرح بهذا الكلام هذا لا يجوز، لا يجوز ان يقابل تنفيذ قرار المجلس والنظام ان يقابل بمثل هذا الكلام هذا قرار المجلس من هنا اذا سمحت احترام رأيك على رأسي وعلى عيني محترم لكن لا يجوز لك ان تتدخل في النظام، هذا قرار المجلس وبناء على طلبكم انتم اكمل ثم ان كان للمجلس اي قرار اخر تلتزم به التزم بقراركم وارجو عدم المقاطعة لا يجوز المقاطعة تحت اي عنوان ولا اسمح بها اكمل الاخ الامين العام هذا هو قرار المجلس اسف ان يقابل النظام وقرار المجلس بهذا الاسلوب تفضل الاخ الامين العام.

السيد الامين العام: سعادة السيد محمد الحاج، دولة السيد طاهر المصري، معالي السيد عبدالسلام فريحات، سعادة السيد يوسف الخصاونة، سعادة السيد نايف ابوتايه، سعادة السيد زياد ابومحفوظ، سعادة السيد داود قوجق، سعادة السيد عبدالمنعم ابوزنط، سعادة الدكتور حسني الشياب، سعادة السيد عبدالله زريقات، وسعادة الدكتور السيد علي الحوامدة.

معالي رئيس المجلس: قبل ذلك الاستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: معالي الرئيس انا اؤيد ما تفضلت به ان هذا قرار المجلس علينا ان نلتزم به لكن نرجو من الاخوة اعضاء الامانة العامة ان يضبطوا الوقت اذا لابد ان وصل متأخرا ربع ساعة وعشر دقائق او الى . . . الخ اذا لابد من ذلك بهذا التحديد فأرجو ضبط هذه العملية بدقة تنفيذاً ايضاً لقرار المجلس لأن البعض منا ذكر انى متأخر وهو لم يكن متأخراً على ما اظن شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: استاذ سليم الزعبي شكراً.

السيد سليم الزعبي: شكراً سيدي الرئيس انا اتفق مع قرار المجلس وحقيقي هذا هو اعمال لحكم النظام الداخلي، لكن معالي الرئيس لي ملاحظة بسيطة وارجو ان يتقبلها بصدر واسع ارجو ان تكون مخاطبة الزملاء بحدة اقل يعني حقيقي لاحظت بعض الحدة في مخاطبة الزملاء فقط هذه ملاحظة لنا جميعاً لي قبل الآخرين وارجو من الرئاسة الموقرة ان تقبل هذه الملاحظة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ محمد فارس.

السيد محمد فارس الطراونة: شكراً معالي الرئيس هذه الدورة استثنائية والوقت فيها محدد وعدد التشريعات وعدد المهمات الموكولة في المجلس كثيرة جداً والوقت المتبقي اقل من اسبوعين. انا اقول ان الذي لا يريد ان يسمع اسمه في هذا المجلس كمتأخر او متغيب عليه ان يأتي قبل الدوام الرسمي ووقتنا جميعاً ثمين ماذا يعني ان اقف ساعة حتى يصبح نصاب قانوني، ايضاً عنده شغل الوزراء عندهم شغل النواب عندهم شغل الذي يحرص على ان لا يسمع اسمه في مجال مخالفة النظام عليه ان يأتي قبل الدوام، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ الدكتور مرجي.

الدكتور ذيب مرجي: اثني على ما قاله الزميل محمد فارس الطراونة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ بسام رفعت يدك.

السيد بسام حدادين: ما اريد ان اقوله قد قيل يعني.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: احد النواب جاء في الساعة العاشرة وعشر دقائق فهي شهادة له لا شهادة عليه لأنه انتظر من الساعة العاشرة وعشر دقائق حتى الساعة الحادية عشرة فان يعني الامور فانها تجري بشكل عكسي نعم هو تأخر عشر دقائق لكن لا يعني ان هذا التأخر عشر دقائق نسي فيها ان هناك من بقي حتى الساعة الحادية عشرة حتى حضر الى هذا المجلس فاذا كان هناك ضرورة لضبط هذه الامور فنحن من اول المؤيدين ان تعقد الجلسة في دقيقتها الاولى ونحن حريصين على ذلك ويمكن ان نبدأ رحلتنا صباحياً ونصل قبل من هو اكثر بعداً عن عمان فلذلك مع النظام ومع تحقيق العدالة ولكن ان يكون هذا الكلام يعني لا يسأل فقط عن التأخير اللي هو يتأخره ولا يسأل عن الانتظار اللي ينتظره وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ احمد عويدي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: شكراً سيدي الرئيس حقيقة رغم انني من الذين يأتون دائماً مبكراً للمجلس بسبب حبي للضبط والربط الا ان معاليكم سبق وقلتم بأن التأخير لن يسمح به لأكثر من عشر دقائق وربع ساعة وبالتالي ارجو ايضا ان يلتزم بهذا الذي قلته في انه لا يذكر اسماء السادة النواب الذين تأخروا عشر دقائق او ربع ساعة والنقطة الثانية حقيقة يا سيدي الرئيس هو طريقة مخاطبتك لنا نحن الزملاء حقيقة نشعر بشيء من الامتعاض بالحدة والفوقية وارجو يا معالي الرئيس ان تعاملنا كزملاء لك اولاً وكنواب للشعب ثانياً وكمواطنين ثالثاً وشكرا سيدي الرئيس.

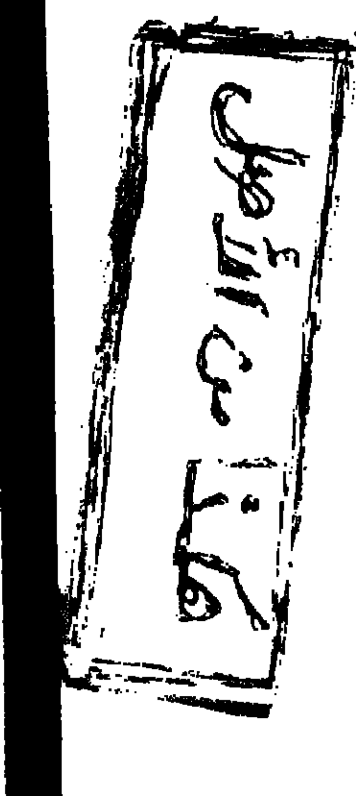
معالي رئيس المجلس: شكراً، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس، رغم انني قد ذكر اسمي من المتأخرين وقد تأخرت ربع ساعة ولكني أؤيد الاجراءات الحازمة واطلب من الرئاسة ان تبقى حازمة دائماً في مثل هذه القضايا لأنني اقولها بصراحة لقد تأخرت ربع ساعة لا لعذر الا لأني اعلم بأن الجلسة لن تبدأ قبل العاشرة والنصف.

معالي رئيس المجلس: نقطة نظام الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس مع تثنيتي على ما تفضل به الزميل الدكتور محمد الحاج ارجو ان تبقى هذه الاجراءات الحازمة التي طالما طالبنا بها وقررها هذا المجلس اولاً، ومن جهة ثانية فانني اقترح بموجب النظام الانتقال الى جدول الاعمال واقفال النقاش سيدي الرئيس شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم جميعاً ونرجو ان تلتزم لما قرره المجلس ولما حدده النظام صراحةً وان لا نثور على مخالفة النظام شكراً لمن



اسدى النصيحة وانا اتقبل ذلك بكل سرور لكنني حرصي على النظام وحرصي على ما يجب ان يكون وتأدية الامانة هي التي تحتني بشكل مستمر ان اصر على تطبيق النظام وليس هناك اي شيء غير المصلحة العامة واحقاق الحق واجراء ما يجب اجراءه في الوقت المناسب، قلت ولا زلت اقول اننا نريد ان لانسجل غياباً وهذا اعلنته من البداية الا من يأتي بعد ربع ساعة من الوقت المحدد وهناك هامش (١٠ ـ ١٥) دقيقة كما ذكرت ولكنني هذا اليوم وهذا الصباح حتى الحادية عشر الا خمس دقائق لم يكتمل النصاب اسف ان اقول ذلك، وهذا فرق كبير بين عشر دقائق وربع ساعة وبين (٥٥) دقيقة فرق كبير جداً وهامش كبير ولا نغطي التأخير الكبير بالحديث عن هامش (١٠ او ١٥) دقيقة ملاحظة اخرى ارجو من الاخوة النواب والاخوة الوزراء عدم ادخال اي مراجع داخل هذه القبة وارجو ان لا نعود الى هذا مستقبلاً لأن ذلك يخالف النظام وهناك طلبات اخرى لأخرين النظام منعهم ان يدخلوا القبة سواءاً اثناء الجلسة او قبل او بعد الجلسة هناك ساحات واسعة وهناك اماكن انتظار وشرفات للمشاهدة القبة حسب النظام معروف من يدخلها ونرجو ان لا نعود لمثل ذلك للتنبيه مرة اخرى، وشكراً لكم جميعاً، السيد الامين العام نستمر وانا حسب قرار اللجنة سيعاد قراءة الاسماء المتأخرة بعد ربع ساعة من الموعد المقرر وان كان لكم غير ذلك ارجو توجيهي واتخاذ القرار الذي ترونه مناسباً، طيب هذا تأكيد اخر على تطبيق النظام وسوف توجه الكتب الرسمية حسب ما نص النظام لمن يأتي متأخراً، الاستاذ الامين العام بقية الجدول.

السيد الامين العام:

٣ . تلاوة الارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢ الى الامور المبينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم: م و ٨٢١٢/٢

التاريخ : ١٤١٣/١/٢٧

الموافق: ١٩٩٢/٧/٢٨

دولة رئيس مجلس الاعيان

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث اليكم بالارادة الملكية السامية المتضمنة اضافة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢ الى الامور المبينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ التي دعي مجلس الأمة في دورة استثنائية من اجل اقرارها.

واقبلوا فائق الاحترام.

رئيس الوزراء

نسخة / الى الجريدة الرسمية، مع صورة عن الارادة الملكية السامية.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم:

التاريخ : /١٤١٣/١

الموافق: /١٩٩٢/٧

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية بمقتضى الفقرة (١) للمادة (٨٢) من الدستور نأمر بما هو آت:

يضاف ما يلي الى الامور المبينة في الارادة الملكية الصادرة بتاريخ ١٩٩٢/٦/٨ التي دعي مجلس الأمة في دورة استثنائية من اجل اقرارها:

- مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢.

١٩٩٢/٧/١٩

وزير الداخلية رئيس الوزراء

معالي رئيس المجلس: البند الذي يليه، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً سيدي الرئيس الحقيقة هو مجرد استفسار دستوري او قانوني، هل يجوز اضافة امور جديدة لم ترد في الارادة الملكية السامية على جدول الاعمال وخاصة انه لا يجوز للمجلس ان يناقش اية امور خارج الارادة الملكية خارج جدول الاعمال الذي جاءت به الارادة الملكية عند انعقاد الدورة الاستثنائية اذا كان ذلك جائزاً فأرجو ان ارى السند الدستوري لذلك وشكراً هو مجرد استفسار.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، استاذ عبدالرؤوف الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: يوم امس كنت احضر جلسة مجلس الاعيان الموقر وقد اثير نفس هذا التساؤل فكانت اجابة مقرر اللجنة القانونية وهو سعادة العين نجيب الرشدان ان المجلس العالي لتفسير الدستور قد طرح عليه هذا الموضوع واصدر قراراً بأن من يملك اصدار الارادة اصلية يملك الاضافة اليها وقد اصبح ذلك جزءاً من الدستور، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، يكتفى بذلك، شكراً لكم، الدكتور محمد الحاج.

الدكتور محمد الحاج: شكراً معالي الرئيس، انا اسأل سؤالا اخر حول هذه النقطة، هل انهت الموضوعات المدرجة على جدول الاعمال وانجز هذا المجلس المواضيع التي ادرجت وفق الارادة الملكية حتى نضيف لها؟ وهذه الاضافة الثانية، وهل هذه القوانين ضرورية جداً حتى تأتي ضمن اضافة للارادة الملكية السامية، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي الفقير.

الشيخ علي الفقير: الحقيقة اذا صدرت الارادة الملكية باضافة شيء لا يعني لزوم بحث كل هذه الاشياء في دورة واحدة وانما هو اعطاء حرية للمجلس ان يناقش هذه القوانين وان يختار منها ما هو انسب واليق وباعتقادي ان الدورة العادية لا تستوعب جميع مشاريع القوانين ولذلك ما دام قد سلم دستورياً بحق جلالة الملك ان يضيف، اذاً لا ينبغي ان نسأل هذا السؤال بنظري وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم. اتوقع ان نستمر الأمر واضح الآن، البند الذي يليه.

السيد الامين العام:

٤ . كتاب سيادة رئيس الوزراء رقم (٧٩٨٧) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢١، والمتضمن احالة مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢.

بسم الله الرحمن الرحيم

رئاسة الوزراء

الرقم م و ٧٩٨٧/٢

التاريخ: ١٤١٣/١/٢٠هـ

الموافق: ١٩٩٢/٧/٢١م

معالي رئيس مجلس النواب

ابعث لمعاليكم (٢٠٠) نسخة من (مشروع قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢) بشكله الذي اقره مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٩٢/٧/١٨ مع الاسباب الموجبة له، رجاء احالته الى مجلس النواب للنظر في اقراره.

واقبلوا فائق الاحترام

رئيس الوزراء

نسخة/ الى دولة رئيس مجلس الاعيان / مع نسختين من مشروع القانون.

الاسباب الموجبة
لمشروع القانون المعدل لقانون مؤسسة المواصلات
السلكية واللاسلكية

١ - ترتبط مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية بوزير البريد والاتصالات وقد صدر مؤخرا القانون المعدل لقانون الخدمات البريدية رقم (٢٣) لسنة ١٩٩٢ وبموجبه اصبحت وزارة المواصلات تعرف باسم (وزارة البريد والاتصالات) ووزيرها اصبح باسم (وزير البريد والاتصالات)، وبما ان كلمة الاتصالات هي الاصح استعمالا والاكثر انتشارا، فقد تضمنت المواد الاربعة الاولى من مشروع القانون تعديلات شكلية تحقيقا لذلك وتأكيدا لما هو قائم.

٢ - تناول المشروع المادة الخامسة من القانون الاصلي بالتعديل باضافة فقرة جديدة اليها، وذلك لايجاد السند القانوني الذي يستطيع به مجلس ادارة المؤسسة التنسيب الى مجلس الوزراء للموافقة على عقد اتفاقيات يسمح بموجبها للقطاعين العام والخاص المساهمة في الاستثمار في اي من المهام والخدمات التي تقوم بها المؤسسة وفي ذلك تحقيق لتوجه الدولة الى فتح المجال امام القطاع الخاص للاستثمار في خدمات المرافق العامة بما في ذلك المشاريع المتعلقة بالاتصالات وتوفير الخدمات الخاصة بها، لا سيما من ان توفيرها لجميع المواطنين بصورة

متطورة وحديثة يتطلب اقامة مشاريع ذات كلفة عالية بالاضافة الى النفقات الجارية المطلوبة لتشغيل وادامة معداتها واجهزتها.

وحتى لا تجد المؤسسة نفسها بعد حين مضطرة للاكتفاء بانشاء جزء من تلك المشاريع ذات الاولوية القصوى والاستمرار بادامة ما هو قائم من مشاريعها بنفقاتها العالية.

ونظرا للظروف الاقتصادية التي تمر بها المملكة فان المؤسسة تجد صعوبة كبيرة في توفير المخصصات المالية الكافية للانفاق على مشاريعها المختلفة مما يؤثر على ادائها وتطوير اعمالها ومهامها وتحديث اجهزتها ومعداتها.

ولتجاوز ذلك كله، وتحقيقا للتوجه العام للدولة، فقد اضيفت الفقرة (ب) الى المادة (٥) من قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية على الوجه المبين في البند (٢) من هذه الاسباب.

مشـروع
قانون رقم (   ) لسنة ١٩٩٢
قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية لسنة ١٩٩٢) ويقرأ مع القانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يعدل عنوان القانون الاصلي ليصبح على النحو التالي:

قانون رقم (٢٩) لسنة ١٩٧١

قانون مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية.

المادة ٣ - تعدل المادة (١) من القانون الاصلي بالغاء عبارة (قانون مؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية) الواردة فيها والاستعاضة عنها بعبارة (قانون مؤسسة الاتصالات السلكية واللاسلكية).

المادة ٤ - تلغى كلمة (المواصلات) حيثما وردت في القانون الاصلي ويستعاض عنها بكلمة (الاتصالات).

المادة ٥ - يلغى نص الفقرة (٤) من المادة (٢) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي:

٤ - الوزير : وزير البريد والاتصالات.

المادة ٦ - تعدل المادة (٥) من القانون الاصلي باعتبار ما ورد فيها فقرة (أ) واضافة الفقرة (ب)

بالنص التالي اليها:

ب - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب المجلس الموافقة على عقد اتفاقيات يعهد بموجبها لأي جهة من مؤسسات القطاع العام او الخاص القيام بأي من مهام المؤسسة المنصوص عليها في هذا القانون.

١٩٩٢/٧/١٨م

معالي رئيس المجلس: الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، اعمالاً للنظام الداخلي وللنقاش الذي جرى في جلسات سابقة في هذه الدورة بأننا نحيل القانون دون ان نقرأه وعندما يطالب احد اثناء اعادة القانون من اللجنة القانونية او اللجنة المختصة يقال بأنه لا يجوز ان تطلب رد القانون او رفض القانون لأنك لم تطلب ذلك عند احالة القانون فاعمالاً للنظام الداخلي سيدي الرئيس ارجو ان يقرأ القانون ومن ثم يرى المجلس اذا كان يرغب باحالته الى اللجنة القانونية ام لا وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الشيخ علي.

الدكتور علي الفقير: هذا المشروع وزع علينا قبل مدة كافية للقراءة وباعتقادي اذا كان هناك من مناقشة او مساءلة من بعض الاخوة النواب لهذا المشروع فليطرح رأيه الآن ولا حاجة لأن نقرأه في هذه الجلسة هي نظرة اجمالية الى ضرورة المشروع او عدم ضرورته فاذا وجدنا ان الأمر ضروري فعندئذٍ نحيله الى اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، على كل حال الباب مفتوح لأي تعليق على الموضوع قبل احالته للجنة المختصة، الاستاذ الدغمي.

السيد عبدالكريم الدغمي: شكراً معالي الرئيس، حقيقة قصدت من كلامي قبل قليل

معالي رئيس المجلس: المبدأ صحيح.

السيد عبدالكريم الدغمي: نعم هذا المبدأ، ربما لصغر حجم القانون ربما نوافق عليه بهذه الجلسة دون الاحالة على اللجنة القانونية وتحقيقاً لحالة الاستعجال الواردة فممكن ان نوافق عليه في هذه الجلسة فنقرأه افضل، هذا هو اقتراحي المحدد سيدي الرئيس، شكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، اي ملاحظة اخرى، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي: شكراً معالي الرئيس، انا ارى احالته الى اللجنة بعد ذلك نناقش ونصوت عليه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، معالي وزير المواصلات.

معالي وزير البريد والاتصالات: معالي الرئيس، انا اطلب صفة الاستعجال لهذا القانون الكل يعلم سيدي معالي الرئيس الازمة التي نواجهها في قطاع الاتصالات الهدف من التعديل هو السماح للقطاع الخاص او القطاع العام والقطاع الخاص الاستثمار في قطاع

الاتصالات الاضافية اعني بالاضافية ليس الشبكة الهاتفية الاساسية هناك حاجة ماسة في الشبكة الاساسية تقدر بنصف مليار دولار لنغطي حاجة المملكة الماسة والكل والجميع من اخوان طالب ويطالب بتحسين الخدمات الهاتفية ولكن هناك كثير من القطاعات ومنها مثلاً هواتف السيارات والنظام الراديوي للتكسيات وللشاحنات هذه القطاعات لا تستطيع الحكومة تمويلها لذلك نفكر بالاستثمار مع القطاع الخاص ارجو من الاخوة الكرام اعطاء صفة الاستعجال لهذا القانون مع شكري سيدي معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: شكرا، الاستاذ عيسى الريموني.

السيد عيسى الريموني: شكرا معالي الرئيس، انا بثني على ما جاء في اقتراح الزميل معالي عبدالكريم الدغمي بقراءة القانون ولصغر حجمه وصفة الاستعجال كما سمعنا من معالي وزير المواصلات قد يتوصل الزملاء الى انهاء القانون والتصويت عليه اثناء القراءة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: معالي الرئيس بعد ان سمعنا توضيح معالي وزير الاتصالات اعتقد من الضروري ان يدرس هذا الموضوع بعناية وغناية فائقة الاستثمار في القطاع الخاص في قطاع الاتصالات والى . . . الخ، من هنا انا ارى احالته كاي مشروع قانون اخر الى اللجنة القانونية ثم يعاد في الوقت المناسب الى المجلس لا اعتقد أن بامكاننا ان نحسم في هذا الامر هنا بهذه الساعة لذلك اقترح احالته الى اللجنة القانونية وانهاء النقاش حول هذه النقطة، شكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: هذا اقتراح لسرعة الاجراءات هناك اقتراح ببحثه هنا واقتراح باحالته طبيعيا الى اللجنة القانونية ليعود بأقرب فرصة مع صفة الاستعجال، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: انا لا اتفق مع من يقول ان هذا المشروع صغير او انه مكون من مادتين او ثلاث مواد، باعتقادي الأمر يتعلق بالمضمون وبعد توضيح معالي وزير الاتصالات تبين لنا ان الامر على جانب كبير من الاهمية وامر يتعلق بتوجه جديد في هذا البلد وان نكل امر اتصالاتنا الى شركات مساهمة او شركات خاصة او قطاع خاص باعتقادي هذا الامر لا يبث في مثل هذه الاستعجالات انما يحتاج الى مناقشة مطولة من قبل اللجنة القانونية واستدعاء المختصين المعنيين في ذلك حتى يضعونه في الصورة التفصيلية الكاملة لهذا الموضوع لذلك ارى احالته الى اللجنة القانونية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور: معالي الرئيس، انا اقدر حرص معالي وزير الاتصالات على تقديم خدمة مقبولة ومعقولة في مجال الاتصالات ولا سيما انني اعاني حقيقة في دائرتي من نقص الخدمة في هذا المجال رغم ان صوتي بح وقلبي كل

لكني ارى ان هذه القضية قضية خطيرة وتمثل نهج فهناك توجه لبيع تسميه الحكومة استثمار في بعض المجالات قضية اجتهادية نقدر لكل مجتهد حقه في الاجتهاد لكن لابد ان تعطى حظها الوافر من الدراسة واهيب حقيقة بوسائل الاعلام ان تفتح صفحاتها ايضا لهذه القضية الوطنية ليستقر لدينا فهم واع لهذه القضية وغشي على بصيرة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ ليث يبدو ان التوجه واضح.

السيد ليث الشبيلات:

بسم الله الرحمن الرحيم،

سيدي الرئيس، سبق وبحثناها طريقة احالة القوانين وقد وقعنا في اشكال عندما اردنا ان نرفض امر ما وقد قيل ان المجلس قد قبل هذا الموضوع ارجو ان اذكر بالنظام الداخلي سيدي الرئيس ان المجلس اليوم يبحث ضرورة مثل هذا القانون فان وجد ضرورة له احالة الى اللجنة القانونية والحكومة مع الاسف لم تأتي بشرح وافٍ لتقنع هذا المجلس بضرورة هذا القانون وان ادخال هذا القانون الى المجلس قبوله من ناحية المبدأ قبول ضرورته ارجو مراجعة النظام الداخلي في ذلك وهو امر مهم كما تفضل الاخوان يمس قضية سياسية اقتصادية هامة لذلك ارجو تأجيل هذا الموضوع حتى لا نصوت عليه بالرفض من ناحية المبدأ ارجو من الحكومة ان لا ترسل لنا مثل هذا الموضوع باستعجال وان تقدم شرح وافياً للمجلس حتى يتخذ قراراً مسؤولا بقبوله من ناحية المبدأ واحالته الى اللجنة ثم بحثه هذا من ناحية من ناحية ثانية كلام موجه الى معالي وزير المواصلات سيدي الرئيس انا اتذكر.

معالي رئيس المجلس: البريد والاتصالات.

السيد ليث الشبيلات: البريد والاتصالات اصبحت اه عايشين متخلفين يا سيدي متأخر مع التصريحات السابقة، معالي الوزير اذكر وهو ينتقد كتائب الوزارة السابقة بالاضافة الى الشريعة الاسلامية ذكر قضية اخرى قضية صندوق النقد الدولي وقد ناشد اخاه باسل وقت اذاً ان اخبر هذا المجلس بقضية تخاصية، اخبر هذا المجلس بقضية صندوق النقد الدولي، اخبر هذا المجلس اذا تذكرون والان هو وزير البريد والاتصالات ويأتي لنا بمشروع انا ارى انه مشروع من مشاريع صندوق النقد الدولي فأنا ارجو منه ان يفسر ذلك.

معالي رئيس المجلس: تفضل معالي الاخ.

معالي وزير البريد والاتصالات:

بسم الله الرحمن الرحيم.

سيدي بالنسبة للشريعة الاسلامية الاخ ليث بعرف ما هو احرص مني على الشريعة الاسلامية رقم (١) عندما طلبت من معالي وزير المالية في السابق ان يوضح لنا كنت صادقا ولا زلت عند موقفي اذا كان هنالك امر سوف نوضحه اعتقد الاسباب الموجبة مذكورة وعندما يناقش القانون سوف اذكر للأخ وللمجلس الكريم ما هي الاسباب التي تدفعنا الى القطاع الخاص او للتمويل المشترك مع القطاع الخاص.

اولاً: هناك سيدي حاجة كما ذكرت الى ما يقارب الى نصف مليار دولار للاستثمار في القطاع الخاص، اسف سيدي في قطاع الاتصالات فقط الحاجة الاساسية هناك نواب اربد يطالبون باتصالات لمحافظة اربد المفرق وتعلمون حاجتها الماسة، الجنوب تعلمون حاجته الماسة اذا اردت ان البي هذه الحاجات سيدي معالي الرئيس انا بحاجة الى نصف مليار دينار من الحكومة، هل تستطيع اي حكومة كانت تلبية هذا الطلب فقط للاتصالات نصف مليار ام نريد فقط ان عمان وبعض القصبات في المملكة تتمتع في الخدمات الهاتفية واما المناطق النائية والبعيدة لا تتمتع بهذه الخدمة التي اصبحت اساسية، السؤال الثاني. هل نذهب الى الاقتراض؟ هل نريد نحن النواب ان نرفع المديونية بقيمة نصف مليار دولار فقط لتلبية حاجة ملحة في خدمات الاتصالات؟ نريد انا وضحت هناك خدمات اخرى نحن نعني بهذا المشروع اي خدمات اخرى وهي هواتف السيارات وبعض الخدمات والاتصالات الاخرى وليس الشبكة الاساسية ولكن القانون الحالي حصر الخدمات السلكية واللاسلكية في المؤسسة، المؤسسة عاجزة ان تلبي هذه الطلبات انا لا استطيع ان استمر في وضع لا برحمك ولا الله برحمك، شكراً سيدي معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: اذا سمح لي الاخوان شكراً لكل من يذكر بتفعيل كل مواد الدستور والقانون والنظام واشارة الاخ الدغمي صحيحة بأننا نستكشف بأن هناك حاجة للقانون او عدم وجود حاجة انه ينحث بهذه الجلسة او نحول بالقناة الطبيعية فأقدر ان الامر يحتاج الى تحويله الى اللجنة المختصة ومسجل عندي غير رفع ايديهم بالاخير اكثر من عشرة اشخاص ولهذا اقدر ان الامر يحتاج الى تحويله الى القناة الطبيعية ويحول الى اللجنة القانونية ليعود النقاش فيه أكثر لأننا لدينا موضوعات كثيرة الحقيقة وحسب للنقاش بعد استكشف ان الامر يتطلب تحويله الى رأي فني ودراسة متأنية واعداد الرأي ولهذا تقديري ان الامر يحتاج الى ارساله حسب القناة الطبيعية للجنة القانونية، اذا سمحت استاذ ليث ارجو عدم الحديث بدون اعطاء الاذن بالحديث هذا الامر والقرار لكم اذا سمحتم اقتراحات تحدث عدد حوالي (٧ - ٨) اخوة حول الموضوع. هل ترون ان يناقش الان ام يحول الى اللجنة القانونية؟ هذا القرار ليس موضوع نقاش الان اما ان تفتحوا الباب للنقاش الان هنا واما ان يحول الى اللجنة القانونية، نقطة نظام الاستاذ عبدالرؤوف.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي الرئيس مع كل الاحترام لما قيل انا اعتقد ان هناك خلطاً بين مواضيع عدة اول نقطة تبحث هي صفة الاستعجال المطلوبة فان لم تفز يصبح البحث في مبدأ قبول القانون بأن يتلى فيبحث مبدأ قبوله فان اقر ذلك احيل الى اللجنة المختصة هذا هو التسلسل الذي اوردته المادتان (٣٩ و٤٠)، وانا اشارك معالي الاخ عبدالكريم الدغمي فيما ذهب اليه، ما يطرح على المجلس اولاً: هو طلب الحكومة صفة الاستعجال في المادة (٣٩) والقرار للمجلس ان قبل الاستعجال ندخل في نقاش ولا نحيل للجنة

فيقول على انه اذا كانت هناك اسباب اضطرارية تستدعي النظر فيه حالاً فيجب على الرئيس ان يضع ذلك في الرأي فاذا أقرته الاكثرية يقرأ في الحال علناً وندخل في البحث اذا لم يقر ذلك، يقرأ القانون واسبابه الموجبة ونتناقش في المبدأ فان أقررنا المبدأ ذهب الى اللجنة وان لم نقرره كما تقول المادة (٤٠) يذهب الى مجلس الاعيان، شكراً سيدي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: الحكومة لم تطلب بحثه في الحال وانما اعطاء صفة الاستعجال لا تعني بحثه في هذه الجلسة وارجو ان النظام واضح وان الاستعجال الذي طلب يعني وقد مرت علينا قوانين كثيرة واعطيت صفة الاستعجال عند اللجنة القانونية وتعاد الينا اما الحكومة لم تطلب صفة الاستعجال لبحثه هنا هذه لم يأتي والنص المادة (٣٩) واضح، الان المطروح هو معالي الوزير طلب اعطاءه صفة الاستعجال وهناك قوانين كثيرة مشاريع اعطيت صفة الاستعجال ومرت من خلال قناة رسمية وعادة اما نحن قبول القانون ان كان هناك من يرفض القانون ثم يحول الى اللجنة القانونية . . المادة (٣٩) واضحة في هذا الموضوع، فأرجو ان يكون ما تم التحدث به كافياً لأخذ فكرة قبوله او رفضه يحول الى اللجنة القانونية او بحثه الان والقرار لكم، فمن يرى، مقترح واضح يا شيخي، يا سيدي الاقتراح لا يعطي الاولوية هناك قائمة عندي كبيرة هناك قائمة حوالي (عشرة) اخوان مسجلين عندي ارجو افساح المجال لمن لم يتحدث اكثر من مرة، استاذ فارس النابلسي.

السيد فارس النابلسي: شكراً معالي الرئيس، عندي اقتراح بأن الحكومة تقدم لنا تصوراً كاملاً عن وضع المواصلات والاتصالات في المملكة ومن ثم نبحث نحن هذا القانون وهل نريد السير في القانون ام لا، الاول ان تقدم لنا الحكومة تصور كامل عن الوضع الحالي للاتصالات وكل ما يتعلق في خطتها المستقبلية لهذا العمل وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاخ فارس الذي نص عليه هو الاسباب الموجبة والاسباب الموجبة موزعة عليكم فاذا سمحتم لي نقطة نظام الاخ ذيب انيس.

السيد ذيب انيس: شكراً، المادة (٤٠) من النظام الداخلي من المجلس تقول يقرأ مشروع القانون علناً في المجلس ثم تجري المذاكرة فاذا رأى المجلس ان هناك حاجة لمثل هذا القانون فعلى الرئيس ان يضع امر احالته على اللجنة المختصة في الرأي واذا قرر الا حاجة لمثل هذا القانون فيحيله الى مجلس الاعيان معنى هذا القانون رغم اهميته يقرأ.

معالي رئيس المجلس: شكراً، يا سيدي هذا واضح، استاذ ذيب واضح المشروع وزع وهو صفحة واحدة مع الاسباب الموجبة والحديث عنه كاف الان والقرار للمجلس الكريم بقبوله او رده، فهل هناك من يقول برد القانون وعدم قبوله، اذاً هل يحول الى اللجنة القانونية حسب الاصول؟ اذاً يحول الى اللجنة القانونية وشكراً.

البند الذي يليه السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٥ . استكمال مناقشة قرار اللجنة المالية رقم (٢) تاريخ ١٩٩٢/٧/٢٥، والمتضمن تقارير ديوان المحاسبة ٩٨٧/٣٦، ٩٨٨/٣٧، ٩٨٩/٣٨، ٩٩٠/٣٩.

معالي رئيس المجلس: مسجل لدي من الجلسة الماضية اسماء الاخوة الاستاذ الشياب، والاستاذ الروابدة والاستاذ حمزة منصور وثم الاستاذ الزعبي، الطراونة، مرجي، دردور، عبادي، شبيلات، الفقير، ونسجل اثناء الحديث من يشاء الباب مفتوح للجميع فنبدأ بالاستاذ حسني الشياب.

الدكتور حسني الشياب: ارجو تأخير دوري الى وقت لاحق معالي الرئيس اذا تكرمت.

معالي رئيس المجلس: مسجل انت الاول في الجلسة الماضية والاول في هذه الجلسة، طيب، الاستاذ الروابدة، طيب يا اخوانا ما اغلقنا باب النقاش والباب مفتوح للجميع فقط ترفع الايدي وتسجل الاسماء جميعاً لا يحتاج فقط اذن بالحديث فقط نبدأ الان واثناء الحديث ترفع الايدي ويسجل من يريد الحديث، ارجو تسجيل الاسماء جميعاً، معالي وزير المالية.

معالي وزير المالية: شكراً معالي الرئيس، قد يكون من المفيد معالي الرئيس قبل ان يناقش تقرير ديوان المحاسبة ان اوضح وافصل بعض القضايا وبدائياً انا اتقدم بداية اتقدم بالشكر الجزيل للجنة المالية على تقريرها والجهد الذي بذل كما وانوه بجهد ديوان المحاسبة في السعي للمحافظة على المال العام.

لا شك ان نقاش مجلس النواب لتقارير ديوان المحاسبة سيكون انجاز كبير في مجال حسن استعمال الموارد على المستوى الوطني وزيادة الضبط والربط المالي والمحافظة على المال العام. ومن المؤكد ان هذا النقاش سيكون بداية مسار جديد يحقق الاهداف التي اوردتها.

وزارة المالية شاركت في اجتماعات اللجنة المالية الموقرة وهي تؤيد ما ذهبت اليه بالنسبة لتوصياتها المتعلقة بوزارة المالية ومما يجدر ذكره اما اثناء الاجتماعات وزارة المالية بينت ان معظم التنسيبات والاجراءات المقترحة يجري تطبيقها فعليا وسيجري تطبيق ما لم يطبق حتى الان بأسرع وقت ممكن.

ولابعاد اية استنتاجات قد لا تكون واقعية من حيث حجم السلفات والبقايا فان من المفيد اطلاعكم على الحقائق التالية:

أ . فيما يتعلق بالنسبة للسلفات المطلوبة وقيمتها حوالي (٥٣١) مليون دينار ما يخص الموظفين منها هو مبالغ لا تتجاوز عشرات الالاف من الدنانير اذا ما حسمنا مبلغ الـ(٥٤) مليون دينار التي دفعت بموجب كفالات اصدرتها الحكومة لحساب مؤسسات حكومية وشركات متعددة فان الرصيد لهذه السلف يصبح حوالي (٤٨٧) مليون دينار من اصله من اصل هذا الرصيد (٤٠٠) مليون دينار هو يمثل ما يلي: رصيد صندوق التسلح ومخصص المخزون التمويني الاستراتيجي لوزارة التموين مخصص مخزون النفط الاستراتيجي حوالي (٦٦) مليون دينار دفعتها الخزينة بدلا من صندوق التنمية العراقي نتيجة لتوقف هذا الصندوق عن تمويل المشاريع التي وافق عليها في الاردن.

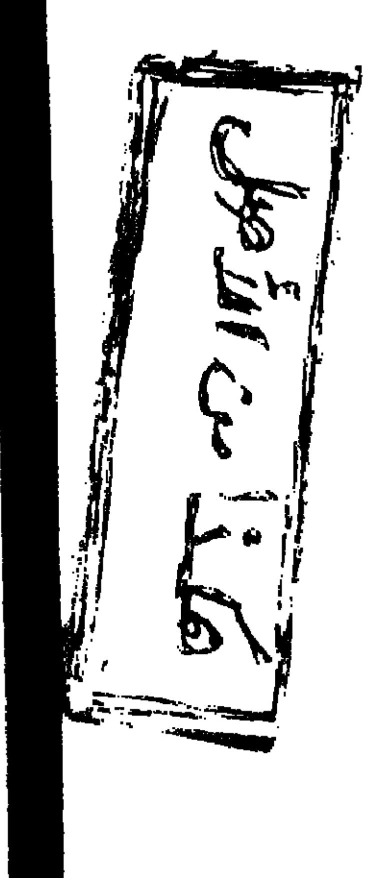
ب . اوضحت فيما سبق المبالغ التي وردت كسلفات مطلوبة من الدوائر والمؤسسات الحكومية لوزارة المالية. اما بالنسبة لبقية البقايا المدورة فان معظمها تعود للملكية الاردنية ومؤسسة المواصلات السلكية واللاسلكية ومبالغ مترتبة لمؤسسة الضمان الاجتماعي من اصل مبلغ (١١٤) مليون دينار يعود للملكية الاردنية في معظمها عبارة عن موجودات متداولة تحققت نتيجة لنشاطها الاعتيادي ولابد من تحقق مثل هذه الارصدة في جميع الاعمال المماثلة وفي جميع الظروف فان وزارة المالية تسعى بشتى الوسائل لتحصيل هذه الاموال وبشكل خاص ما يعود منها للخزينة.

ورد في التقرير ايضا ضرورة تخصيص مبالغ في موازنة عام ١٩٩٣ لتسديد التزامات المؤسسات المستقلة في هذا الشأن عند اعداد الموازنة لعام ١٩٩٣ سنعطي هذا الامر اهمية خاصة علماً بأن هذه الالتزامات تراكمت عبر سنوات سابقة وسوف ننظر في امكانية رصد المخصصات اللازمة لهذه الغاية مع الاخذ بعين الاعتبار ان التوسع في هذا الرصد سوف يؤدي الى تخفيض المخصصات لمشاريع التنمية والنفقات الضرورية لتوفير الخدمات الاجتماعية ولذا فان دراسة هذا الامر سوف تتم في اطار يعطي الاولوية للنفقات الاخيرة اي نفقات التنمية ونفقات الخدمات الاجتماعية باعتبار ان الالتزامات الغير المدفوعة المتراكمة في معظمها التزامات مجمدة استوعبها الاقتصاد الوطني ولا تأثير لاستمرارها لسنوات لاحقة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ الروابدة.

السيد عبدالرؤوف الروابدة: سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم غنياً عن القول بأن اللجنة المالية قد قامت بجهد مشكور وبخاصة رئيسها ومقررها يستحقون عليه الشكر والتقدير وان تعليقنا وانتقادنا لبعض التوصيات لا ينكس من جهد اللجنة وابداعها وانما يهدف الى اضافة حسنات جديدة الى انجازها المتميز كما ان جهود ديوان المحاسبة في الرقابة على المال العام جهود مشكورة مقدرة وان كنا نرى ان هناك امكانية ضمن الظروف الحالية لتفعيل هذا الدور بشكل اكبر اما تواصي اللجنة المالية سيدي الرئيس فهي ليست توصيات وعظية وانما اذا تبناها المجلس الكريم يجب ان تأخذ دورها للوصول الى التطبيق اذ تصبح الحكومة مسؤولة مسؤولية تامة سياسية عن عدم تنفيذها لذا فانني ارجو سيدي الرئيس ان اناقش بعض هذه التواصي لانني اظن انها في حالات كثيرة تختلف مع توجهات هذا المجلس من حيث المبدأ وبادىء ذي بدء ابدأ بالبند (٥) على الصفحة السادسة وهو صيانة السيارات والاليات الحكومية فلقد استكثرت اللجنة ان يصرف على (٨,٢٥٨) مركبة وآلية (٤) ملايين دينار بمعنى ان السيارة الواحدة كلفة صيانتها السنوية (٥٠١) دينار فقط وهي ارخص من كلفة صيانة سيارة اي عضو من اعضاء مجلس النواب، وهل

يستدعي مثل هذا المبلغ انفاقه؟ انشاء مؤسسة جرارة بموظفيها وابنيتها وقطع الغيار التي تخزن فيهـا ام انها ستصبح وسيلة لهـدر المـال العـام والاحتفاظ بمخزون سنناقش فساده والتصرف به هنا في هذا المكان خاصة وانني اعرف ان هناك مؤسسـات وشركـات على ارففهـا قـطع غيـار بالملايين ليست لها الفائدة او جدوى وهل نناقش هذا الموضوع ونحن نحاول ان نفعل دور القطاع الخاص في هذه المرحلة لتشغيل اليـد العاملة، سيدي الرئيس انا ضد انشاء مؤسسة حكومية لصيانة السيـارات والاليات الحكـومية حتى لا تصبح وسيلة جديدة لهدر المال العام، اما عن استيضـاحات ديـوان المحاسبـة على الصفحـة السادسة والاستجابة اليها فقد كنت اتمنى على اخواني ان يفصلوا بين استيضاحات تـورد تهم واستيضاحات تطلب معلومات وهي في كثير من الحـالات استيضاحـات تطلب معلومـات لان ذلك سيؤدي الى ان يكون عدد الاستيضاحات غير المجاب عليها اقل من ذلك بكثير في الصفحة السابعة سيدي الرئيس كان الحديث عن توحيد انظمة اللوازم والمالية وقد كان توجه الدولة الى توحيد هذه الانظمـة وانظمـة الموظفـين بشكل رئيسي ولكننا كنواب طالبنا باعادة النظر بذلك التوحيد وطالبنا بعلاوات لبعض القطاعات كما يعني اننا نطالب بأن لا تتوحد هذه الانظمة، كما ان التعامل مع المؤسسات الحكومية والمؤسسات الرسمية العامة تعامل مختلف ولا يجوز انه يدار بنفس الطريقة والا فما هو المنطق بمنح الاستقلال المالي والاداري لبعض المؤسسات وهو منطق في يقيني خـالفته اللجنـة الموقـرة عنـدمـا طـالبت بالاستقلال المـالي والاداري لديـوان المحاسبـة بنفسه مما يعني وضـع نظام مـالي ونظام للوازم مخالف للنظام المالي ونظام اللوازم العامة اما في الصفحـة الثامنـة سيدي الـرئيس، فعن سنـة المعـالجة خـارج البلاد عـلى حسـاب التـامـين الصحي طـالبت اللجنة المـوقرة في البنـد (١) متابعة تحصيل السلف وانا اعـرف ان المقصود ليس تحصيل السلف وانما تسويتها، لأن لن اقول الجميـع لأن معظم من اخـذ هذه السلف قـد صرفها او صرف جزءاً منها على معـالجته، مـا يطلبه الديوان هو تسوية حسابات تلك السلف حتى يغلق السجل فقد تم انفاقها في كثـير من الحالات والحالات التي لم يجري فيها الانفاق من هـذه السلف هي حالات نـادرة الا ان الـذي صرفت له تلك السلفة لم يقم بتسوية حساباتها لدى وزارة الصحة ولذلك ارى ان تبدأ الفكرة بدل متابعة تحصيل متابعة تسوية السلف بكافة الـوسائـل، الصفحة التـاسعة اخـواني الكرام وخاصة البند (٥) منها تحت ثالثاً، كلنا في هذا المجلس ندين الى مستشفى عام او خـاص اذا طالب المريض بضمانات قبل ان يعالجه فما بالنا نـطلب ضمانـات تأخـذهـا المستشفيـات قبـل المعالجة اتمنى على اخواني ان يقولوا ان مـريض ورد الى مستشفى حكومي وهو لا يحمـل حتى وثيقة تثبت جنسيته هل سيطلب منه المستشفى ضمانات لأنه سيدفع مستحقات الحكومة، ان العلاج حق طبيعي من حقوق الانسان نعالجه اولاً ثم يترتب لنا ذلك الحق ولدينا من الطرق ما نضمن به المال العـام فان تلكئنـا او تككئنا في تحصيل المال العام فلا يؤدي ذلك الى حرمـان مواطن من حقه الطبيعي بأن يحصل على المعالجة اللازمة ولذا فانني ارى ان الفقرة (٥) من البند



(٣) يجب ان تشطب من التوصيات التي نوجهها الى حكـومـة قـد تتمسـك بهـا فتمنـع دخـول المستشفى على احد الا اذا قدم كفالة مالية وقد يطلبها من بنـك مرخص، صفحـة (١٥) ايها الاخوة البند (٣) عدم قبول المبدأ الحسم المالي مقابل الاخلال بالمواصفات او عدم اكمال بعض الاعمال كون هذه الحسومات في بعض الاحيان تكون على حسـاب حسن التنفيذ وجـودته انـا اعتقد ان هذا الكلام صحيحا كمبدأ ولكنه غير صحيـح كقاعـدة ان من الاستحالـة بمكان ان يطلب تنفيذ اي عقد مئة بالمئة فليس بامكان احد منا وزراء ونواب ان يبني بيته ويتقيد متعهد مئة بـالمئة هنـاك ظـروف الخـطأ الـطبيعي والخـطأ الانساني وخطأ المواد المتوفرة ولذلك كنت اتمنى ان تكون هذه المـادة، عدم قبـول مبدأ الحسم المالي بعد نسبة معينة يحددها الفنيون تصبح نسبة مقبولة يقبل فيها الحسم المالي فان تجاوزت ذلك لا يقبل الحسم لأنه عندها يصبح على حساب الجودة وهو امر فني كنت اتمنى على اخـواني في اللجنة الماليـة ان يأخـذوه بعين الاعتبـار، اما الصفحة (١٥) فيما يتعلق بـالبقايـا فان الـرقم الوارد مرهب . . اذا اخذ على عـلاته (٥٩٥) مليون دينار ظنت اللجنة الكريمة ان بامكانه على السطر الاخير تأمين السيولة النقدية للحكـومة وكأنما هنـاك (٥٩٥) مليون الـدولة قـادرة على جبايتها لتحسن سيولتها وقد اورد معالي وزيـر المالية حالياً بعض هذه الحقائق وانا في يقيني ان من واجبات اللجنة كان ما هي المبالغ التي يمكن تحصيلهـا لأن معـظم هـذه السلفـات لـدوائـر ومؤسسات حكومية يتم تسويتها ولا يتم دفعها لان الدولة مسؤولـة عن ادارة مؤسساتهـا فهي تتعامل مع بعض مؤسساتها على قاعدة السلفة وهي تعرف ان سلفتها في معظم الحالات سلفة غير مستردة اما في بعض الحالات الاخرى فهي ديناً كالمبلغ الـذي تصـرفه الحكـومـة نيـابـةً عن الصناديق العربية التي كانت تقرضنا قبل حرب الخليج وبدأنا تنفيذ مشاريع توقفت عندما توقف الدفع فأصبحت الدولة تصرف من خزينتها على تلك المشاريع ولكنهـا تسجل المبلغ سلفـة على ذلك الصندوق المقرض الى ان تتبدل الظروف ونـدعوا الله ان تكـون قريبـاً ولكن ليس على حسـاب موقفنـا القومي، صفحـة (١٨) ايهـا الاخوة الشيكات المرتجعة نحن نطالب الحكومة الموقرة دائـماً بالتـطوير الاداري والتسهيـل على المـواطنين ولـذلك فـاننا نتمنى عليهـا ان تقبل الشيكات فان رجع منها فهناك القضاء للحصول على حقوق الحكومة اما ان نقول ان المواطن لا يجوز ان يدفع نقداً فاننا نعطل اجراءات التطوير الاداري وفي يقيني ان هذه التوصية توصية في غير مكانها وخارج اطار التطويـر الاداري، اما في الصفحة التاسعة عشرة ايها الاخوة انا اعتقد ايها الاخوان اننا دخلنا في مكان يصعب الخروج منه ان المجـالس المحليـة سلطات منتخبـة ممثلة للشعب يجوز بصفة من الصفات ولا بوسيلة من الوسائل ان نقوي سلطان الحكـومة عليهـا ان الحكومة في موضوع المجـالس المحلية المنتخبـة مسلطة وصايا تحول بين هذه المجالس ومخـالفة القانون ولكنها لا تدخل بديلاً عن تلك المجالس في صناعة القـرار المحلي نحن نـطالب بتطويـر الادارة المحلية وتفعيل اللامركزية في هذا البلد ومـع ذلك تـأتي هذه التـوصيـة لتعـطي وزارة البلديات سلطان مطلقاً لا راد لقضائه على عمـل



المجالس المحلية ولنقرأ الفقرة ايها الاخوة انها تقول تقديم خطط وبرامج كافة المجالس من خلال دراسة المشاريع موازناتها من قبل جهاز متخصص في التحليل المالي لدى وزارة شؤون البلدية والقروية لحد هنا هذه خدمة للمجالس وجميلة ولكن بعدها واعتماد الارقام النهائية لتلك الموازنة او تخفيضها على ضوء نتائج التقييم للخطط والبرامج السابقة فنهي بذلك وجود ادارات محلية وانتهى المنطق من انتخاب اعضاء تلك المجالس، صفحة (٢٠) في تحصيل اثمان فضلات الطرق في امانة عمان الكبرى وانا لا اتحدث من منطلق خبرة سابقة اعتقد انها صغيرة في هذا المجال ولكن ما احب ان اعرفه، هل هذه البقايا نتيجة بيع ام نتيجة قرار بيع؟ لانني اعرف ان البلدية لا تبيع فضلة لا تقبض سعرها قبل التسجيل ولكن كثيراً من المواطنين يتقدمون بطلب لشراء الفضلة فيصدر قرار ببيعها ولكن المواطن لا يكمل اجراءات البيع، ديوان المحاسبة يعتبر العملية قرار بيع ويعتبر المبلغ ديناً وانا لا اعتقد ان قانون تسجيل الاراضي يسمح باعتبارها هذه العملية بيع هذا اتفاق سابق خارج دائرة الاراضي والمساحة لا يترتب عليه اي عقد اذ لم يسجل بعد، كنت اتمنى ان اعرف الارقام المترتبة على قرارات بيع والأرقام المترتبة على عملية بيع فعلية تمت في دائرة التسجيل ولم يتم قبض ثمنها، اما الموضوع الصغير الحقيقة وهو ما أعتقدت ان اللجنة كان يجب ان تمر عليها وهو اعتماد سعر الموز إضافةً لتحصيل الرسوم انا اعتقد ان الموز سلعة لا تباع كما تشترى وانما يصرف عليها للتخمير الشرعي استاذ محمد ابوفارس للتخمير الشرعي يصرف عليها لتتحول الى سلعة جديدة وبالتالي لا علاقة بين سعر الشراء وسعر البيع ومن هنا جاء مبدأ اعتماد سعر تقديري لغايات فرض الرسوم فان وجد الاخوة في الديوان وسيلة اجدى صادقة لا تسمح بالفساد الاداري والمالي لصغار الموظفين فأنا مع تطبيقها ولكنني لا اعتقد انها وسيلة ممكنة التنفيذ، اما عن الصفحة (٢١) فلا اعرف ما الذي حال بين اللجنة المالية الموقرة وبين ان لا تورد توصيات على موضوع الجامعة الاردنية فقد أوردت المأخذ عن دون دوائر الدولة ولم تورد معها اي توصيات اتمنى ان اسمع توصيات على هذه المؤسسة الحكومية الرسمية العامة اسف على التعبير، اما على الصفحة التاسعة والعشرين فليعذرني اخي الكريم رئيس ديوان المحاسبة فهي الحقيقة تتحدث عن موضوع شائك وهو موضوع حصانة رئيس ديوان المحاسبة وانا اعتقد ايها الاخوة ان الحصانة تتأتى للموقع بعد ان تشغله وليس قبل ان تشغله فليس لنا حصانة كنواب ونحن مرشحون وليس للوزير حصانة وليس لأحد حصانة الا للموقع والمنصب اما الحديث عن حصانة لرئيس ديوان المحاسبة قبل ان يعين فاعتقد انها حصانة في غير مكانها لم يعرفها الفقه القانوني اما ان ينسب تعيين رئيس ديوان المحاسبة لمجلس النواب فاعتقد انه امر يجافي صلاحيات مجلس النواب فان نسينا تعيينه وعينته الدولة وقام باجراءات خاطئة من المسؤول، هل رفع مجلس النواب مسؤولية الحكومة عن هذه المؤسسة وقائدها لمجرد انه نسب من مجلس الاعيان والنواب وهل لنا كنواب دوراً في اجراءات السلطة التنفيذية ام ان هذا امرأ يعتبر تدخلاً واضحاً من سلطة في

صلاحيات سلطة اخرى ونحن ننادي بالفصل بين السلطات مع التعاون والتوازن فيما بينها انا ارى ان الحصانات الحالية وهي حصانات عدم انهاء خدمات رئيس ديوان المحاسبة الا بموافقة مجلس النواب هي الحصانات الصحيحة لانها تتعلق بالموقع بعد ادخاله وليس قبل ادخاله، اما الفقرة (ب) من البند (٢) بأن يصبح ديوان المحاسبة رقيباً على الخطط المالية والاقتصادية فاعتقد انه اتى في غير محله لأن من يكون رصيداً على خططاً يجب ان يكون قادراً على تقييمها وعلى الاقل يتمتع بنفس الخبرات ان لم يكن اكثر من جميع وزارات ومؤسسات الدولة التي وضعت تلك الخطط، ان ديوان المحاسبة هو ديوان للاشراف على انفاق المال العام وليس ديوان لوضع خطط الحكومة واقرارها ولذا لا اعتقد ان هناك دوراً لهذا المجلس فالدور لاقرار الخطط هو دور لمجلس الامة هو دور رقابي لنا بأن لا يتم اجراء الا بموافقتنا فيما يتعلق بخطط الحكومة، اما ما تبقى من الحديث عن استقلالية ديوان المحاسبة فانا احيل اخواني الى نقاشنا اننا نريد ان نقلل من المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي والاداري نريد ضمانات ونريد حوافز للعاملين في ديوان المحاسبة ونريد استقطاب كفاءات جيدة ولكننا لا نريد للأجهزة ان يتعدد عدد تلك الاجهزة المستقلة مالياً وادارياً وتصبح التوصية اجراء على مخالفة قرارات هذا المجلس عندما تتحدث عن اقرار مجلس الوزراء لموازنة ديوان المحاسبة بتنفيذ من رئيس الديوان ونحن في هذا المجلس طالبنا بأن يقر مجلس النواب جميع الموازنات فلا تقر موازنة واحدة خارج هذا المجلس وارجو ان يطبق هذا المبدأ على ديوان المحاسبة ختاماً ايها الاخوان ارجو ان اقول ان توصيات مجلس النواب ليست نصائح وارشادات وانما هي قرارات واتمنى على اللجنة المالية الموقرة ان تعطينا لائحة مختصرة بالتوصيات التي سنقرها او نقر بعضها لأننا سنحاسب الحكومة على تنفيذها او عدم تنفيذها، شكراً سيدي الرئيس واسف للاطالة.

معالي رئيس المجلس: شكراً، استاذ عبدالرؤوف الاستاذ حمزة منصور.

السيد حمزة منصور:

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا تقرير استغرق اعداده دورتين برلمانيتين وبذل فيه جهد مبرور تضمن دراسة مستفيضة ومناقشات شارك فيها عدد كبير من المعنيين ولا يسعني الا ان اتوجه بجزيل الشكر للجنة المالية على هذا الانجاز.

ومن خلال استعراضي لهذا التقرير اطلعت على الجهد الكبير الذي بذله ديوان المحاسبة وهو جهد يستحق عليه الشكر والتقدير.

معالي الرئيس

يطالعنا هذا التقرير بملخص يصف الوضع العام للوزارات والمؤسسات وهو وضع يتصف بالضعف العام في الادارة لغالبية هذه الاجهزة وتسيب في الادارة المالية واهمال من قبل بعض العاملين وضعف الكفاءات والقدرات وهذا يتطابق مع احساس الاخوة النواب قبل ان تتاح لهم فرصة الدراسة الجادة لتقارير ديوان المحاسبة ومن هنا تضمنت برامج كثير من الزملاء الدعوة الى محاربة الفساد المالي والاداري

ومن هنا كان الحاح نواب الحركة الاسلامية على الحكومات المتعاقبة بضرورة اجراء اصلاح اداري جاد وان كنت لا ارى اصلاحاً حقيقيا على المستوى المطلوب حتى تاريخه.

فما زالت الادارات التي كشفت تقارير ديوان المحاسبة جوانب الضعف والقصور والاهمال لديها تمارس دورها وبنفس الروح التي كانت تمارس من خلالها من قبل وما زالت عمليات التعيينات والترقيات تتم بنفس الطريقة التي كانت تتم بها وكأن تقرير ديوان المحاسبة ليست للتقويم والمحاسبة وتصويب المسار.

ومع تقديري لتوصيات اللجنة المالية وموافقتي عليها اطالب بما يلي راجياً اعتبارها اقتراحات والتثنية عليها ان استحقت القبول:

١ ـ التأكد من ان كل حالة من حالات الاعتداء على المال العام قد تم تحويلها الى النيابة العامة، اكرر كل حالة.

٢ ـ تشكيل لجنة لتقويم اداء الادارات في ضوء ما جاء في هذا التقرير واعتبار ما ورد في تقارير ديوان المحاسبة معيارا يقاس اداء المسؤولين بموجبه والعمل على ابعاد كل من تثبت ادانته بالاهمال والتقصير والتواطؤ عن اي مركز قيادي.

٣ ـ اعطاء الحكومة مهلة اقصاها بداية العام المالي ١٩٩٣ تتعهد بإحالة المتورطين بقضايا مالية الى القضاء وتنحية القيادات العاجزة او المتهاونة.

٤ ـ اعطاء الحكومة مهلة تنتهي بنهاية العام الحالي تفرغ خلالها من اعداد التعليمات والانظمة مشاريع القوانين العصرية التي تضمن سلامة الاجهزة وحسن الرقابة والمحافظة على الحق العام.

٥ ـ تزويد النواب بنسخة من الملخصات التي تم توزيعها على الوزارات والمؤسسات لتستعين بها في احكام رقابتها على اداء الاجهزة التنفيذية.

٦ ـ محاسبة المسؤولين في الوزارات والمؤسسات الذين لم يتعاونوا مع ديوان المحاسبة ولم يجيبوا عن الاستيضاحات الموجهة اليهم حيث تبين ان (٦٧٢) استيضاحاً لم تتم الاجابة عليها.

٧ ـ مطالبة الحكومة باستعادة حقوق الخزينة وفق خطة زمنية قصيرة المدى.

٨ ـ تفعيل دور ديوان المحاسبة بإقرار توصيات اللجنة المالية بهذا الشأن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته.

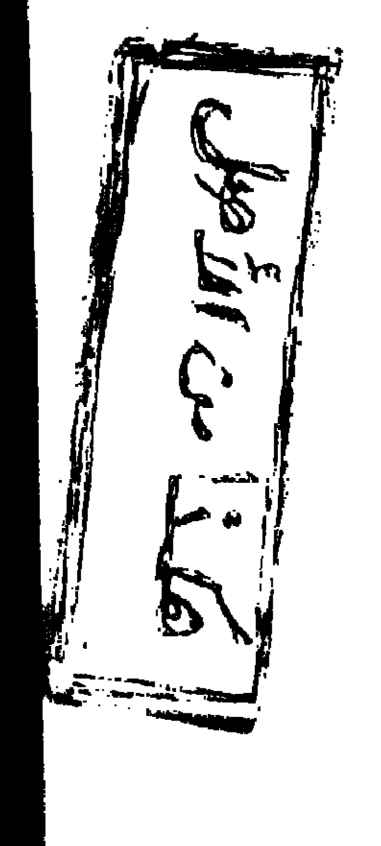
اصوات: تثنية.

معالي رئيس المجلس: واصلة، الاستاذ سليم الزعبي.

السيد سليم الزعبي: شكراً معالي الرئيس،

بسم الله الرحمن الرحيم

هذه الكلمة باسم زميلي الاستاذ محمد فارس الطراونة وباسمي شخصياً وقبل ان اتحدث ارجو من الرئاسة ان تضبط التوصيات المثنى عليها حتى يتسنى التصويت على هذه التوصيات المعدلة اذا ثني عليها لكي يتم تعديل



التقرير سيدي الرئيس عملية تنظيم البحث.

معالي رئيس المجلس: كل ما يقترح مسجل وسيطلب من اللجنة المختصة تقديم توصيات نهائية تشمل توصياتكم وتوصياتهم هم ويعرض على المجلس بشكل متكامل.

السيد سليم الزعبي: اسمحوا لنا في البداية ان نتوجه بالشكر للجنة المالية على الجهود التي بذلتها في اعداد هذا التقرير الشامل.. اما عن ملاحظاتي على تقرير اللجنة فهي:

أولاً: اكدت اللجنة ضعف انظمة الرقابة الداخلية وهذا ادى الى سوء الادارة المالية وتفشي وهدر المال العام.

وعلى الرغم من اهمية هذه الملاحظة وضرورة تلافي النقص الذي اشارت اليه اللجنة فاننا نرى ضرورة وضع انظمة تضع قواعد عامة مجردة تحول بين اي الفاسد وتحقيق مبتغاه، وهذا يتطلب ان تقوم الحكومة باعداد الانظمة اللازمة لهذه الغاية، ونضيف الى توصية اللجنة ان طرق اختيار مسؤولي الادارة لا زالت تقوم على قواعد غير موضوعية ويحكمها في الكثير من الحالات المزاجية والمحسوبية والشللية.. وهذا بحد ذاته يضاعف من حالات الفساد والافساد وهدر المال العام.

ثانياً: اما فيما يتعلق بسوء تنظيم سجلات المستودعات وضعف الاجهزة القائمة على ادارتها، فقد تبين لنا من تقرير اللجنة ومن تقارير ديوان المحاسبة، ان هناك جرائم يمكن ان يلاحق عليها القائمون على هذه المستودعات وليس اقلها جرائم الاهمال بل تصل الى تبديد المال العام والاختلاس وكنت اتمنى على اللجنة ان لا تتردد بالتوصية باحالة المخالفين والمهملين والمبددين الى الجهات القضائية المختصة ويصدق نفس القول على اجهزة جباية الضرائب والرسوم والبقايا.. فالرقم الذي ورد بالتقرير على انه بقايا والبالغ حوالي (٩٣٣) مليون ديناراً رقماً مذهلاً، لا يجوز ان يبقى خارج خزينة الدولة، واعتقد ان الامر لا يتعلق بقصور احكام قانون تحصيل الاموال الاميرية، بل يتعلق بالقائمين على تطبيق احكام ومواد هذا القانون، التي يجلد بها فقراء المواطنين، وتبقى مواد وديعة في مواجهة اصحاب النفوذ والجاه والنخب.

ثالثاً: اصابت اللجنة عندما اوصت بضرورة اظهار جهاز ديوان الرقابة الادارية الى حيز الوجود.. لا ندري ما الداعي الى تأخير سن التشريع المتعلق بذلك على الرغم من الوعود المتكررة.

رابعاً: ان عدم الاستجابة لملاحظات ديوان المحاسبة واستيضاحاته فقد تبين لنا انه من اصل (٤٦٢٧) استيضاحاً لم ترد اجوبة الا على (١٧٩٠) استيضاحاً، وهذا ان دل على شيء فانما يدل على العقلية التي حكمت المسؤولين، وعدم الجدية بالحفاظ على المال العام بل وعدم الاهتمام بهذا المال، وهذا سبب رئيس من اسباب المديونية، التي تثقل كاهل الوطن والمواطنين، ونود ان نشير الى هفوة وردت في التقرير على الصفحة السادسة، حيث عزت اللجنة عدم الرد على الاستيضاحات الى عدم وجود اختصاص قضائي لديوان المحاسبة، ونريد ان نصحح ان الاختصاص القضائي يجب ان يبقى بيد السلطة القضائية اعمالاً لمبدأ استقلالها ولمبدأ فصل السلطات، ولعل اللجنة

قصدت ان تعطي الديوان صلاحيات اوسع في ملاحقة الوزارات والدوائر الرسمية واحالة المخالفين الى القضاء، وهذا ما يجب ان تكون عليه التوصية فالملاحقة شيء والاختصاص القضائي شيء اخر.

خامساً: نقر اللجنة على توصياتها المتعلقة بضرورة وجود نظام لوازم موحد ومتطور.

سادساً: اما فيما يتعلق بتوصيات اللجنة المتعلقة بمخالفات الوزارات والمؤسسات والتي وجدت فيها ان حجم المخالفات كبير وعرضت نماذج لهذه المخالفات الكبيرة، فاننا وبالاضافة للتوصيات الواردة في تقرير اللجنة نقترح ما يلي:

أ - ارسال نسخة من هذا التقرير الى النائب العام للتحقيق في هذه المخالفات واحالة المخالفين الى المحاكم المختصة.

ب - ارسال نسخة من التقرير الى الحكومة والطلب اليها تشكيل لجان تحقيق موازية في هذه المخالفات تساعد على اظهار الحقيقة.

جـ - ارسال نسخة من هذا التقرير الى لجنة التحقيق النيابية للتحقيق في مدى مسؤولية الوزراء عن المخالفات اي الواردة في التقرير.

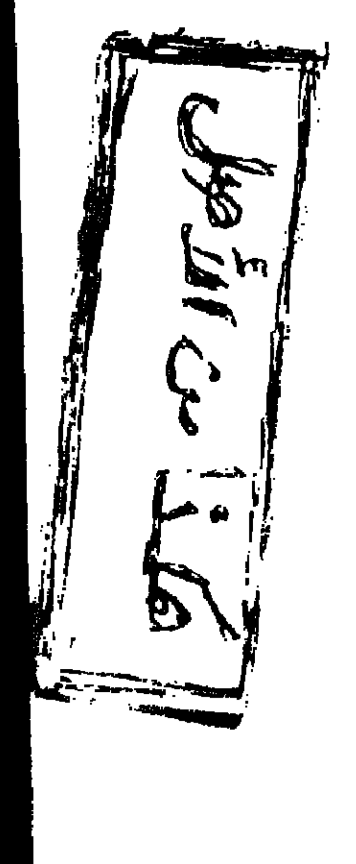
سابعاً: عندما تحدثت اللجنة عن الملكية الاردنية وخسائرها واستثماراتها تحدثت عن ذلك باستحياء. ان المبلغ الذي انفق على تغيير شعار والوان المؤسسة بلغ (١,١٧١,٥١٤) ديناراً، فلماذا ينفق مثل هذا المبلغ في دولة مثل الاردن تبحث عن الموارد بالقطارة او بالمندل.. لماذا هذا الترف بالتغيير.. ومن المستفيد من تغيير اللون والشعار؟!!.. وهل كان هناك داع للون تعود عليه المواطن وقبل به ورضي به وقبله.. الا يجب احالة هذه القضية الى المدعي العام؟!.. لم تقل لنا اللجنة ذلك.. فماذا تقول اللجنة الان.. وما هو موقف مجلسكم الموقر؟

نقطة اخرى.. لم توردها اللجنة.. فلم نعثر على رقم بالتقرير او بتقارير ديوان المحاسبة على رقم يحدد التذاكر المجانية وقيمها.. نعتقد ان الرقم كبير جداً.. وانه من الاسباب الرئيسة التي ادت الى افلاس المؤسسة هي الاعداد الكبيرة للتذاكر المجانية.

ثامناً: بالنسبة لمؤسسة الاذاعة والتلفزيون، فاننا نرى ان تقرير اللجنة وتقارير ديوان المحاسبة لم تغطي بصورة وافية المخالفات الجسيمة التي ارتكبت في هذه المؤسسة والانفاق الباهظ على برامج لا يستفيد منها المواطن ولا تقدم اي خدمة وفي الكثير من الاحيان تؤدي الى الضرر والاحباط.

تاسعاً واخيراً: اصابت اللجنة الحقيقة فيما يتعلق باقرار مشروع قانون ديوان المحاسبة وعلى وجه التحديد حصانة رئيس ديوان المحاسبة وعلى وجه الخصوص، التنسيب بتعيينه او انهاء خدماته وهذا يتفق شكلاً ومضموناً وموضوعاً مع روح المادة (١١٩) من الدستور بفقرتيها الاولى والثانية، حيث اوجبت الاولى على الديوان ان يقدم تقريره لمجلسنا، ونصت الثانية على حصانة رئيس الديوان، شكراً معالي الرئيس، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام



ورحمة الله، الاستاذ محمد الدردور، الاستاذ محمد فارس الطراونة باعتبار انتهى استاذ محمد الدردور.

السيد محمد الدردور: شكراً معالي الرئيس، بالاضافة الى ما ستقدمه اللجنة القانونية من تقرير مشترك حول قرار اللجنة المالية ارجو ان اضيف الملاحظات التالية:

اقدر للجنة المالية الجهد المضني في دراسة تقارير ديوان المحاسبة خاصة وان هذه التقارير شملت اربع سنوات ماضية خلصت منه اللجنة الى مجموعة من التوصيات لكل دائرة او مؤسسة حول القضايا التي لاحظتها تلك اللجنة وهنا اود ان اشير الى ضرورة بيان كل وزارة او دائرة من الدوائر الرسمية او شبه الرسمية ان تبين، أيها في التوصيات المقدمة لها ما الذي يمكن تنفيذه منها والذي لا يمكن تنفيذه بحيث ان لا نمر جميعاً على التوصيات مر الكرام. نسمعها ونتركها وبالتالي يصبح الامر روتيناً خلاصته ان يقوم ديوان المحاسبة بتقديم تقاريره واللجنة المالية بتقديم توصياتها والوزارات والدوائر تسمع ما تريد ان تسمعه وتصم آذانها عما لا تريد.

من ناحية ثانية وتقليلاً للمخالفات التي زخر بها قرار اللجنة المالية فانني ارى من الضروري اضافة جهاز المراقبة الادارية والمالية وهو ما اكدت عليه اللجنة المالية اضافة هذا الجهاز للمؤسسات والدوائر يتبع هذا الجهاز لديوان المحاسبة ويقوم بمعالجة المواضيع قبل حدوثها اذ ان الكثير من الامور يمكن معالجتها قبل حدوثها وهذا افضل من التوصية بأمور حدثت لا فائدة من تصويبها بعد ان تم اتخاذ القرار بشأنها.

واخيراً ومن ناحية التنظيم الاداري فانني اشارك الاخوة الذين سبقوني بهذا الرأي ارى ان يتم ربط ديوان المحاسبة بمجلس النواب من حيث التعيين او الاقالة واي اجراء اداري آخر من اجل ان يعطى رئيس الديوان الاستقلال التام عن السلطة التنفيذية كما ويوفر لديوان المحاسبة الجو الانسب لتنفيذ واجباته وتأدية مهماته على اكمل وجه وشكراً معالي الرئيس.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، الاستاذ احمد عويدي العبادي.

الدكتور احمد عويدي العبادي: ستكون كلمتي مختصرة في البداية ارى ان هذا التقرير مميز وجهود اللجنة جهود مشكورة كما انني اتقدم بالشكر لرئيس ديوان المحاسبة السابق والحالي وطاقم الادارة في الديوان والعاملين فيه ايضاً على جهودهم في ملاحقة الاشياء ومتابعتها في مختلف الدوائر والمؤسسات وارجو ان ابين النقاط التالية ان كثيراً من النقاط التي وردت في التقرير تبين الكثير من القضايا التي كنت قد أثرتها في كثير من المواقف وخطاباتي في السنوات الماضية والتي قدمت او لم اقدم دليلاً فجاء تقرير اللجنة وتقرير ديوان المحاسبة مطابق لما سبق وذكرت، النقطة الاخرى هو انني اثني على ما تفضل به معالي الاستاذ عبدالرؤوف الروابدة في ملحوظاته وتوصياته والنقطة الاخرى هي ان ما تفضل به معالي وزير المالية ان العديد من التوصيات معمول بها وان الكثير من البقية سيعمل بها فانني ارجو ان يتم ذلك لأن كثيراً من (س) التسويف قد استخدمت من كثير من المسؤولين واما ما ورد بتقرير اللجنة بخصوص مؤسسة الاقراض

الزراعي فقد وردني في تفنيده واظن ان الزملاء الكرام قد تلقوا ايضاً بياناً من وزير المؤسسة سابقاً يذكر فيه حقائق وارقام ونأمل ان لا يكون التيه ميزة لنقاط اخرى في التقرير وارى في بيان رئيس المنظمة السابق نقاط وجيهة او نقاط وجيهة ارجو وضع بيان هذا ضمن كلمتي واطلب من الامانة العامة ان تضعه ضمن خطابي وكلمتي، اما بالنسبة ما ورد حول حصانة رئيس ديوان المحاسبة فانا اثني على ما تفضل به معالي الاستاذ الروابدة مرة اخرى، وايضا اثني على ادراج قائمة بالتوصيات على ان يقرها المجلس كاملةً لأنها ليست توصيات بمقدار ما هي قرارات لمجلسنا الكريم وهنالك نقطتان اخريان وهما اخر ما اتحدث به هنا في هذا الموضوع في ان عدم الحزم في العقوبة قد ادى الى ما ادى اليه في هذا التقرير الذي بين ايدينا لذا فانني ارى ضرورة الحزم والعزم والقوة وتعديل الكثير من القوانين او فقرات القوانين لتكون العقوبة اشد واعلى مما هي عليه الان حفظاً للمال العام ولمصلحة الوطن والشعب، والنقطة الاخيرة هي انني ارى ارسال نسخة من التقرير والتوصيات كليهما على حد سواء الى كل من النائب العام وتكليفه بالقيام بالتحقيق من عنده واخرى الى الحكومة ايضاً لتشكيل لجان تحقيق موازية كل دائرة في اختصاصها ونسخة اخرى الى لجنة التحقيقات البرلمانية او النيابية لتقوم هي ايضاً بدورها، شكراً والسلام عليكم.

معالي رئيس مجلس النواب المحترم
تحية وبعد،

ارجو ان اشير الى تقرير اللجنة المالية في مجلس النواب المنشور في صحيفة الدستور يوم ٩٢/٨/٢، وبوجه خاص ما ورد حول المنظمة التعاونية الاردنية وذلك اعتماداً على دراستها لتقارير ديوان المحاسبة للسنوات ١٩٨٧ ـ ١٩٩٠. وهي الفترة التي كان لي فيها شرف حمل مسؤولية ادارة المنظمة.

ويوحي تقرير اللجنة، وتقرير ديوان المحاسبة كما لو ان مديونية المنظمة التعاونية للمؤسسات الخارجية، وحجم مديونية المنظمة للمزارعين والجمعيات التعاونية قد حدثت في هذه الفترة التي تحملت فيها المسؤولية ولم تتردد اللجنة في الوقت ذاته من تضمين تقريرها اطلاق الأحكام الجزافية حول سوء ادارة المنظمة في تلك الفترة وتحميلها مسؤولية عجزها المالي.

لدحض ما نشرته اللجنة المالية لمجلس النواب في تقريرها من ارقام استندت فيها على تقرير ديوان المحاسبة، فانني اضع امام معاليكم بعضا من الحقائق الدامغة والدقيقة التي تنقض صحة هذه المعلومات والارقام التي اوردها التقرير ويجعل منه مجرد «تحقيق صحفي مثير» يطلق الاحكام والتهم المسبقة جزافا دون بذل اي جهد في تدقيق المعلومات وتمحيصها.

١ ـ لقد ورد في تقرير اللجنة، ان مجموع قروض المنظمة المستحقة، ورسوم الخدمة حتى ٩١/١٢/٣١ قد بلغ (١٢,٧٥٣,٠٠٠) دينارا اردنيا والحقيقة عكس ذلك. اذ اظهرت الميزانية العمومية الموحدة والحسابات الختامية كما هي في ٨٦/١٢/٣١ (في الصفحة الثالثة) والتي عرضت على مجلس ادارة المنظمة التعاونية في حينه ان رصيد القروض والخدمة على

المزارعين والجمعيات التعاونية عندما تسلمت مسؤولية ادارة المنظمة هو (١٣,٦١٥,٣٨٤) بينها (٨,٣٨٤,٧٣٦) مستحقة منذ سنوات والسبب ضعف التسديد وتردي اوضاع القطاع الزراعي، وبعبارة اخرى، فان هذه المديونية للمنظمة كانت متراكمة على المزارعين قبل عام ٨٦. «مرفق صورة عن تقرير رئيس قسم التدقيق والمراقبة الخارجية في المنظمة، كما اشتملت عليه وثيقة الموازنة لعام ٨٦».

٢ ـ لقد ورد في التقرير ان حجم القروض الخارجية والالتزامات المالية المطلوبة من المنظمة التعاونية تبلغ ٢٤,٠٤٠,٠٠٠ دينارا اردنيا، وفي الحقيقة ان المنظمة كانت قد حصلت على العديد من القروض الخارجية والمحلية قبل ٨٦/٩/١، وهو تاريخ تسلمي مهام ادارتها كما يوضح الجدول المرفق الذي يبين القروض الخارجية وتاريخ تواقيعها وقيمة هذه القروض، ويثبت المرفق ان جميع هذه القروض وسحوباتها قد حصلت عليها المنظمة قبل عام ١٩٨٦، وتثبت سجلات المنظمة ووزارة التخطيط هذه الحقائق بالاضافة الى انها ايضا تثبت انني من جانبي قمت بالغاء بقية القرض الالماني الغير مسحوب لوقف دفع عمولة الالتزام والبالغة ٥,٧٩٠,٠٠٠ مارك الماني سنة ١٩٨٧، من اجل تخفيف عبء هذه القروض عن كاهل المنظمة. علماً بأن الحكومة الاردنية هي الكفيلة لهذه القروض.

٣ ـ ورد في التقرير ان حجم التسهيلات المالية والحساب الجاري مدين بما في ذلك تسهيلات جمعية تسويق البيض حتى ٩١/١٢/٣١ بلغت ٦,٧١٥,٠٠٠ دينارا اردنيا، ارجو ان اوضح بالحقائق التالية مغالطة تقرير اللجنة المالية:

أ ـ تسهيلات جمعية انتاج وتسويق البيض: لقد تم رفع سقف التسهيلات الممنوحة لهذه الجمعية من مبلغ ٧٥٠ الف دينار الى ١,٥ مليون دينار بناء على قرار من الحكومة كما هو مبين بالكتاب الموجه للمنظمة وللبنك المركزي من السيد رئيس الوزراء رقم ١/١٢/٩/ ١١٧٠٥ تاريخ ٨٦/٩/١٦ على ان تلتزم الحكومة بتوفير السيولة اللازمة للمنظمة التعاونية، وان تكفل الحكومة القرض وما يترتب عليه من فوائد ضمانا لحقوق المنظمة، وقد تم توثيق هذه التسهيلات بكمبيالات اصولية مقدمة من الجمعية للمنظمة التعاونية بالاضافة الى شيكات مجزأة من الاعضاء للجمعية التي قامت بدورها بتجييرها للمنظمة التعاونية.

ب ـ تسهيلات جمعية مزارعي غور الكرك لتسويق الحاصلات الزراعية: ويبلغ رصيد هذه

التسهيلات ما يقارب ١,٧ مليون دينار، اعطيت هذه التسهيلات قبل عام ١٩٨٦.. اي قبل استلامي المسؤولية في المنظمة التعاونية. وكان الاجراء الوحيد لتحصيلها هو بيع ممتلكات المزارعين الذين كانوا يتذرعون بالتأخر عن السداد بانتظار حل الحكومة للمديونية الزراعية التي وعدت به. وبسبب تصريحات المسؤولين الكثيرة عن حل مشكلة مديونية المزارعين واعفائهم من القروض وفوائدها.

٤ - كما ورد في تقرير اللجنة ان العجز التراكمي حتى ١٩٩٠/١٢/٣١ قد بلغ ٥,٤٧٨,٢٩٧ دينارا، وبتاريخ ٩١/٨/٣١ وصل العجز التراكمي الى مبلغ ٥,٨٨١,٧١٢.

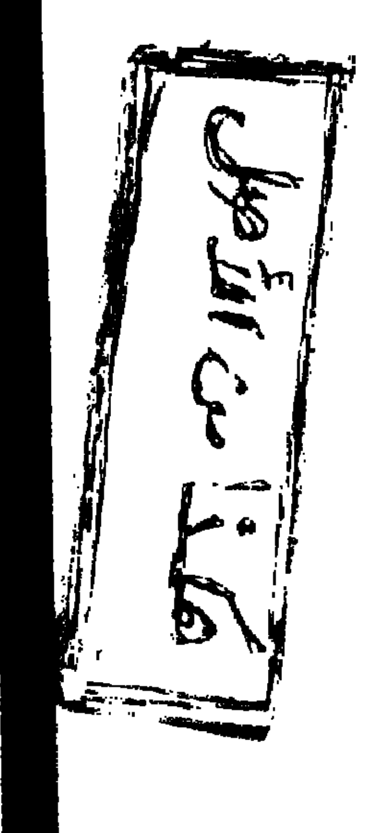
وارجو ان ابين هنا الحقائق التالية:

أ) قبل تسلمي المسؤولية في ٨٦/٩/١ كانت المنظمة التعاونية تعتمد مبدأ الاستحقاق للفوائد في استخراج ميزانياتها، مما كان يظهر ارباحا وهمية وفائضا صافيا كان يوزع على الموظفين، وبعد تسلمي المسؤولية اوقفت العمل بهذا الاسلوب واعيد دراسة الميزانيات السابقة على اساس مبدأ الاستحقاق والاساس النقدي وذلك بطلب مني وبقرار من مجلس الادارة رقم ٨٨/١٤٨ تاريخ ٨٨/١١/٢٢، وايد هذا الاجراء ممثل البنك المركزي في مجلس الادارة السيد احمد عبدالفتاح (ارفق طيا صورة من محضر اجتماع مجلس الادارة عن هذا الموضوع).

ب) ان الحكومة اوقفت مساعداتها السنوية المقررة للمنظمة وفقا لقانون التعاون والتي بلغت عام ١٩٨٤ ما يعادل ...,٢٨٧ اي تعادل ١٤٪ من نفقات المنظمة طبقا لما ورد في تقرير الحسابات الختامية للمنظمة، لذلك العام والمعد من قبل مدير ادارة المراقبة الداخلية (ارفق صورة عن ذلك التقرير).

ج) يضاف الى ذلك انني ارسلت حول نفس الموضوع مذكرة تفصيلية الى دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٩٠/٣/٣١ رقم ٢٢/٥/٢/ ٣٤٨٨ والتي شرحت فيها باسهاب الاسباب الكامنة وراء العجز المالي للمنظمة ومبرراتها حتى ذلك التاريخ (مرفق نسخة من ذلك التقرير، لاطلاع معاليكم واعضاء اللجنة المالية).

بناء على ما تقدم، فانني ارى في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب عن المنظمة التعاونية تجاهلاً متعمداً تدقيق الحقائق التي كان من المفروض على اللجنة التثبت منها من خلال الاتصال بادارة المنظمة الحالية ومراجعة موازناتها وسجلاتها وقرارات مجلس الادارة للتأكد من هذه الحقائق، واعفاء نفسها من مغبة توجيه



التهم التي لا تنسجم مع طبيعة وظيفتها.

ختام، ارجو ان اثبت انني تسلمت المسؤولية في المنظمة في ١٩٨٦/٩/١ في ظرف كان المسؤولون فيه بما فيهم رئيس ديوان المحاسبة وجهازه يعرفون الاوضاع المتردية للمنظمة ولا اريد ان افخر بما انجزته خلال فترة ادارتي لها فقرارات مجلس الادارة ووضع المنظمة عند مغادرتي لها بتاريخ ١٩٩٠/٦/٧ توضح الجهد الذي بذل والتحسن الذي تم على اوضاع المنظمة التعاونية اداريا وماليا مقارنة بوضعها يوم استلامي المسؤولية فيها، وكانت المنظمة عند مغادرتي لها في مسارها الصحيح وفي وضع مالي مريح تثبته الارقام ومشكلتها الوحيدة كانت مديونية المزارعين وكيفية حلها والذي لم يتم رغم امكانية ذلك بسبب تردد الحكومات السابقة في معالجتها.

وعلى ما اوضحت اعلاه، فانني اطلب من معالي رئيس مجلس النواب الذي احترم نزاهته وامانته تشكيل لجنة لمراجعة ما ورد في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب وما عرضته من حقائق في مذكرتي هذه حتى اذا ما تبين له صحة ما ذهبت اليه ان يتم تصحيح تقرير اللجنة المالية وتقديم الاعتذار لي، عن الاساءة التي تضمنها.

وتفضلوا معاليكم بقبول وافر الاحترام،

والله من وراء القصد،،

مريود التل

نسخة لسيادة رئيس الوزراء الافخم
نسخة لمحافظ البنك المركزي
نسخة للسيد رئيس ديوان المحاسبة.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، استاذ شبيلات غير موجود، استاذ الفقير موجود، دكتور محمد ابوفارس.

الدكتور محمد ابوفارس: ارجو ان تؤجل كلمتي وشكراً.

معالي رئيس المجلس: دكتور محمد الزبن، استاذ سلامة الغويري.

السيد سلامة الغويري: شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الزملاء النواب

باسمي وبالنيابة عن اعضاء الكتلة الوطنية في هذا المجلس الكريم اقدم الشكر للجنة المالية التي اعدت هذا التقرير بعد دراسة متكاملة ودقيقة لتقارير ديوان المحاسبة المقدمة الينا. ونحن منذ البدء نعلن موافقتنا على جميع التوصيات التي تقدمت بها اللجنة. ولكننا بدورنا نبدي هذه الملاحظات التي نعتقد انها مفيدة وهامة.

اولاً: ان جميع القضايا التي وقعت فيها المخالفات او ما اصطلح على تسميته بالفساد ما كان ليقع لو كانت قوانين ديوان المحاسبة لها من الشمول والوضوح ما يعطي للديوان سلطة الرقابة بحق. وسلطة الاتهام معاً.

ولكن نظراً لأن القوانين قد صاغتها السلطات التنفيذية على توالي الايام فان صلاحيات ديوان المحاسبة قد تقلصت وتوارت إلى ان اصبحت مجرد اجازة صرف مبلغ او السؤال الخجول عن مخالفة لموظف بسيط.

لو كانت قوانين ديوان المحاسبة تعطيه من الصلاحيات ما يعطى في كل قوانين العالم لسلطات الرقابة المالية في الدول. لقام الديوان نفسه بتوجيه الاتهام وبالسوق الى المحاكم دون ان ننتظر سنين طويلة تطمس فيها معالم الجرائم وتزول.. ان اولى واجبات مجلس الأمة ان يراقب سياسة الانفاق ويحفظ المال العام ووسيلته هي ديوان المحاسبة ولذلك يجب ان يربط رئيس الديوان والديوان نفسه بمجلس الأمة تعييناً وعزلاً وصلاحية وسلطة. وهكذا كانت اتجاهات الامور في بدايات سنوات الخمسينات ومع توالي الحكومات تغولت السلطة التنفيذية وغيرت والفت واوعزت حتى غدا ديوان المحاسبة الاردني على ما هو عليه اليوم تطرح قضايا الفساد وتئن منها البلاد ولا يفطن له احد ولا يكون نفس الديوان له علاقة بواقعةٍ مهما كانت.

ثانياً: موظفي الديوان يجب ان يكونوا من حملة الاختصاصات العالية والمؤهلات الكبيرة التي يجب ان تشارك في كل عطاء وفي كل جهة تتولى نشاطاً اقتصادياً من انشطة الدولة التي تزاولها المؤسسات المختصة بها مثل عالية وسلطة وادي الاردن والسوق المالي والبنوك وغيرها.

ونسأل عن ذلك القوانين المطبقة في بريطانيا وفرنسا وايطاليا او حتى تونس والمغرب.

ثالثاً: يجب الا ننتظر طويلاً على وضع التشريعات المناسبة لهذا الامر بحيث يتضمن هذا التشريع ايجاد جهاز لمراقبة الادارة يقوم على متابعة المخالفات المالية والادارية ويعالجها قبل حدوثها. ويجب ان يقرر مجلسكم فيما اذا رغب ان تقوم اللجنة المالية بوضع مشروع قانون مناسب لديوان المحاسبة بالتعاون مع الحكومة ومع جميع الجهات المعنية ثم نتقدم به في الدورة العادية حسب القواعد القانونية الاصولية ليطرح للنقاش ومن ثم التوصل الى القرار.

معالي الرئيس.

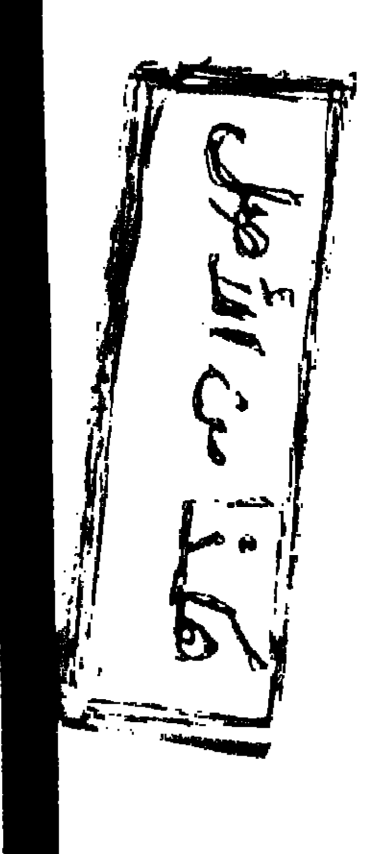
ان الشعب الاردني وعلى رأسه جلالة الملك المعظم يتصدى الان لأكبر حملة في تاريخه المجيد ويحمي خلفه قيماً لهذه الامة انبثقت وتأكدت منذ فجر الرسالة النبوية المباركة وتجددت في شعارات الثورة العربية الكبرى. وقد استطاع بفضل حنكة الربان ان يسير بالسفينة في خضم اعتى الامواج ومن الواجب ومن المصلحة التي لا تقاربها مصلحة. ان نصون كل فلس والا ينفق على اية جهة الا بعد التدقيق الشديد. وهذا كله يجب ان يتم علانية وبموجب قوانين وانظمة واضحة. حتى يشيع بين المواطنين حول الثقة وحتى تتوارى مشاعر الحسد وهمسات الاشاعات.

معالي الرئيس السادة الزملاء

لأن القوانين هي ضوابط للسلطة التنفيذية ومن ثم هي دعائم للوطن، لذلك اننا اعضاء الكتلة الوطنية نبارك هذه الجهود للجنة المالية ونطالب الحكومة الالتزام بتوصيات واستفسارات ديوان المحاسبة. والاجابة عليها من قبل الوزارات والمؤسسات المعنية.

وندعو الله ان يحفظ هذا الوطن الغالي بقيادة الشبل الهاشمي جلالة الملك الحسين المعظم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته



معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ عبدالحفيظ علاوي.

السيد عبدالحفيظ علاوي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

شكراً معالي الرئيس، اود ان اتحدث في جانبين الجانب الاول سياسة الادارة المالية.

ان تقرير ديوان المحاسبة هو تقييم للادارة الحكومية في ادارة المؤسسات وانفاق المال العام وهو يعطي صورة عما يلي:

١ ـ دايناميكية الجهاز الاداري او جموده، ويلاحظ غياب الدايناميكية وحلول الترهل والتسيب مكانها.

٢ ـ الالتزام بالقوانين والانظمة وعدمه يلاحظ عدم الالتزام بتلك القوانين والانظمة، وهذا توجه خطير، فأسال هل هناك عقوبات لمن يقبل ذلك؟

٣ ـ المتابعة وضعفها وغيابها: يلاحظ غياب المتابعة وضعفها في بعض المؤسسات، والا ما معنى تكرار تلك المخالفات وباستمرار ودون اتخاذ اجراءات لمعالجة ذلك.

٤ ـ التطوير الاداري ومواكبة التغيرات، اوعدم ذلك يلاحظ الجمود في هذا الجانب، والدليل على ذلك تكرار المخالفات وبصور مختلفة وبقاء الاشخاص في مكانهم وعدم اي اجراء في النظرة الادارية سواءاً اشخاصاً او تخطيطاً او تنفيذاً او ادارةً.

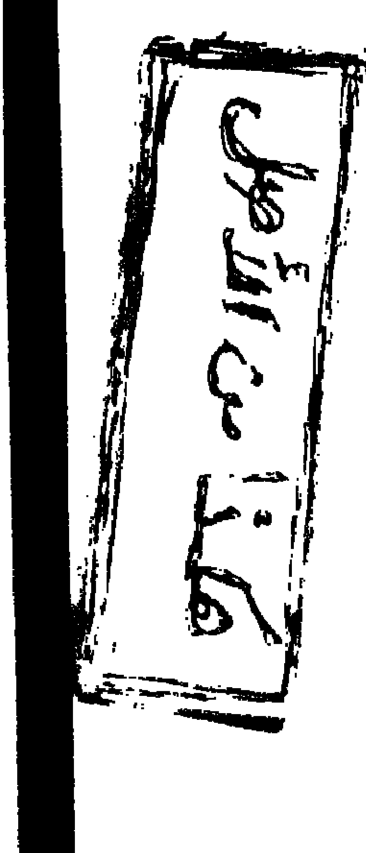
٥ ـ الاهتمام وعدم الاهتمام بالمال العام: يلاحظ ان النظرة الى المال العام تختلف عن النظرة الى المال الخاص فيظهر التقرير التسيب في المال العام والنظرة اليه بعكس محافظتنا على اموالنا الخاصة.

٦ ـ التنسيق بين الوزارات والدوائر: يلاحظ غياب التنسيق بين الدوائر والمؤسسات المعنية لتحقيق حسن ادارة المرافق وبأقل التكاليف وعلى اقرب ذلك ديوان المحاسبة ووزارة المالية فلا الحظ اي تنسيق في هذا المجال.

٧ ـ مدى مواكبة التشريعات للمتغيرات السريعة، يلاحظ ان التشريعات متخلفة عن الواقع، بل ومتأخراً بشكل كبير ودليلنا على ذلك ان ديوان المحاسبة وقوانينه وتشريعاته لا تزال تراوح مكانها ولم تستطع ان تستجيب للمتغيرات او ان تنقل دور الديوان من الناقل الى المخالفات الى المتابع والمنقذ، اخيراً يلاحظ ان الحكومة لم تحاول الاستفادة من توصيات الديوان وقرارات اللجنة المالية وقرارات المجلس، ولذا فانها لم تحاول تطوير الية التعامل مع مخالفات الدوائر الحكومية، ولذا لم تستفد من تلك التوصيات وايجاد سياسة جديدة للتعامل مع المال العام تأخذ بعين الاعتبار كل ما سبق.

هذا فيما يتعلق بالمبادىء العامة للسياسة المالية، اما ما يتعلق بالملاحظات فأود ابداء الملاحظات التالية:

١ ـ ارى ان المشكلة تكمن في الألية غير الفاعلة التي يعمل من خلالها ديوان المحاسبة، او لا يتعدى دوره تسجيل المخالفات والكتابة الى الدوائر المختصة وكفى وليس هناك من اجراءات ولذا اذا بقي الديوان كذلك فانا



اقترح الغاء الديوان توفيراً على الموازنة العامة واراحة للمواطنين من مراقبة شكلية لا تؤدي دورها.

٢ ـ لا تتناول اعمال الديوان الرقابة على ادارة المشاريع واحالة العطاءات ومدى مراعاتها الاصول المالية علاوة على الخطأ الكبير في تنفيذ وانما كل الذي يتم هو فقط تسجيل الحسابات والموازنة بين الارقام دون الكثير من تفصيلاتها، علاوة على الخطأ في التنفيذ.

٣ ـ يلاحظ ان التقارير ولجميع السنوات تعتبر نسخة كربونية مكررة.

٤ ـ اطلب الى المجلس الكريم حصر الوزارات والدوائر المعنية بالمخالفات والطلب الى الحكومة اتخاذ الاجراءات المناسبة.

٥ ـ اعتقد ان الالية الصحيحة تكمن في تعديل قانون ديوان المحاسبة ولقد قدمت ومنذ سنة مطالباً بتعديل بمشروع قانون لتعديل قانون ديوان المحاسبة ورغم التزام الحكومة فانها لم تقدم لغاية الان مثل هذا الطلب بحيث يعطى الصلاحيات اللازمة للمحاسبة الفعلية والتقديم للمحاكمة وتعديل قانون العقوبات ليشمل جرائم الاهمال والتسيب والتصرف غير المسؤول، واعطاء الديوان حق الرقابة الادارية، ومحاسبة الاشخاص ذوي العلاقة وعدم ترك المسؤولية عامة على الدائرة. فتلك المسؤوليات والمخالفات تأتي بشكل عام على دائرة معينة دون ان يحدد المسؤول بالذات، اذ اننا لم نلاحظ تحديد المسؤولين في كل دائرة عن هذه الأموال والتصرفات الخطأ التي تتم.

٦ ـ أؤيد بقوة كل مقترحات الديوان وامل من زملائي اتخاذ قرار بشأنها لتحال الى الحكومة للعمل على اتخاذ الاجراءات الضرورية لعمل شيء ما والا فان اهدار الوقت في المناقشة ودراسة التقارير لا طائل تحته ابداً وارجو ان لا يصبح مصير هذه الجلسة كمصير الجلسات السابقة وفي الاعوام السابقة.

٧ ـ اطلب ان تقوم كل وزارة ودائرة معنية وبمشاركة ديوان المحاسبة بحصر المخالفات المالية والادارية وتحديد الشخص المسؤول عن كل جزئية وامل ان يتم ذلك خلال الدورة العادية القادمة.

٨ ـ اؤيد كل ما جاء في توصيات اللجنة المالية، وارجو ان يصوت عليها وتحال الى الحكومة لاتخاذ الاجراءات المناسبة.

٩ ـ اتساءل ما مصير كل النقاشات والمداخلات والتوصيات والقرارات، واطالب بتقرير يقدم للمجلس عن كل التقارير التي بحثها المجلس منذ مارس مهامه وماذا استجابت الحكومة والدوائر لقرارات المجلس والاجراءات.

١٠ ـ اخيراً اؤكد التنسيق بين الديوان ووزارة المالية باعتبارها المسؤولة عن تنفيذ بنود الموازنة والاشراف على حسن صرف المخصصات، اكتفي بهذه الملاحظات العامة لأن الملاحظات الفنية قد اوردتها اللجنة المختصة وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الاستاذ محمد العلاونة.

السيد محمد العلاونة: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم، الحمدلله والصلاة والسلام على رسول الله.

مناقشة توصيات اللجنة المالية
حول تقرير ديوان المحاسبة

انني اشد على يد المخلصين الذين يهدفون الى تصويب الخطأ الذي لا تقال العثرات الا به في كل الميادين. وان المصلحة الوطنية تقضي حفظ الناس في دمائهم واعراضهم واموالهم، الامر الذي يترجم كرامة الانسان وعزته ومنعته. واي توجه لا يتفق مع هذه المضامين ليس سوياً ولا يحقق ثمراً.

ان مهمة الاصلاح تحتاج الى عواملها واولها واولاها نقاء وصفاء المصلحين ليكونوا الاسوة والقدوة قلباً وقالباً، والغريب ايها الاخوة الزملاء هو ارتداء ثوب الاصلاح والتباكي عليه في الوقت الذي نجد صاحبه موغلاً في المفسدة كلما وقعت بين يديه فريسة لا يرعى فيها الا ولا ذمة. وما أحوجنا الى محاسبة النفس قبل ان تحاسب والى ان نزن اعمالنا قبل ان توزن علينا. ومع الاحترام والتقدير لكل جهد فاني اجد ان الحاجة ماسة الى ادراك هذه المعادلة، وادراك ان امر المفسد ومن لا يحسن الدعوة الى الاصلاح سواء. بل ان الثاني اشد خطراً من صاحبه طالما انه يراهن على باطل زهوق مستخفاً بقدرة الحق القادر على سحق الباطل وان تراءى لأعمى البصيرة انها طالت غيبته او زالت دولته.

انني وانا في صدد مناقشة المخالفات المالية والادارية التي اوردتها اللجنة المالية الموقرة من خلال استعراضها لاربع تقارير سنوية خلت لديوان المحاسبة، اجد ان مجريات امورها تدل مدى افرازات شعبنا للكوادر الادارية والفنية المعنية. من جانب ومن جانب آخر عجز صاحب القرار عن وضع حد لهذا المنحدر الخطر الذي ان لم يمنع لكان الوصول الى الكارثة محتم لا سمح الله.

وفي رأيي المتواضع فان المعالجة تحتاج أولاً الى التربية السليمة التي تجعل الرقابة الذاتية فاعلة الى الحد الذي نجد معه الموظف والمسؤول اكثر حرصاً على اداء واجبه واشد حفظاً للمال العام الذي بين يديه على ان مصلحته الحقة لا تكون الا من خلال وطن قوي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وانه مؤتمن من خلال مسؤوليته على مقدرات الشعب التي بين يديه وان امانته تدل على كبر نفسه وعظم مكانتها وان تفريطه يعني انه غاشٌ لنفسه التي بين جنبيه ومن كان لنفسه غاشاً فهو لغيره اكثر غشاً.

اما صاحب القرار فهو الاكثر قدرة على تطويق المشكلة والتخلص منها على انه صاحب الصلاحية التي من المفروض ان يكون على مستواها وان ثقة القيادة والشعب فيه في محلها ومن هنا فلابد من مواصفات تتوفر فيه اهمها الحكمة والحنكة والقدرة على وضع السكين على المفصل وليس المهم البتر لكن المهم متى وكيف يبتر على ان حكمته تلزمه بالمعالجة على صعوبتها وتمنعه من الاستعجال في اتخاذ القرار الاسهل عليه الضار بالمصلحة العامة وقد قال الله تعالى «ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم» ولم يقل حتى يغيروا انفسهم. اما الحنكة فهي التي تصل بصاحبها الى تحقيق المصلحة التي يراها للمجتمع بالوسائل المتاحة لا ان يرجئها

بحجة تحديث الوسائل او الحصول على المزيد منها. وصاحب القرار معني باعطاء الكثير ولو عاد عليه بالقليل فهو صاحب القدوة بالايثار لا الاستئثار.

من هنا فان الخلل الذي اوردته التقارير انما يشكل ممارسات فردية خاطئة وحتى نصل الى المعالجة الصحيحة فلابد من الكشف عن حقيقة الداء المستنزف لقدراتنا المالية المحطم لقدراتنا الاقتصادية من اجل ذلك اود ان اذكر زملائي الكرام ما كنت قد بينته تحت هذه القبة في مناسبات عديدة على ان الاقتصاد السليم هو المرتكز على قواعد انتاجية والتي تقضي التطلع الى الانتاج الارتقائي كما ونوعا وبذل كل الطاقات في سبيل ذلك. واستعمال المتاح في الانفاق العام والخاص على قاعدة رحم الله امرءاً عرف قدر نفسه فوقف عند حده. وقديماً يقولون رجليه على قدر لحافه. مكونة قاعدة حياتية سليمة لا خير في امة لا تأكل مما تنتج ولا تلبس مما تنسج.

الانتاج :

اننا نخسر من خلال عدم استغلال امكاناتنا الانتاجية آلاف الملايين من الدنانير وخاصة قطاعنا الزراعي الذي تحولنا عنه وقد تجلببنا بثياب اخرى خادعة هي التي لوثت صفاء طبيعتنا التي كان عليها من قبلنا من قومنا الى عهد قريب يوم كانوا يوظفون كل طاقاتهم وقدراتهم للانتاج المفيد ولا يمدون ايديهم مستجدين غيرهم على ان يدهم العليا يوم كنا نسهم في تغذية شعوباً اخرى تسمى اليوم متقدمة. ولعل الاشارات التالية تظهر حجم الخسارة التي حلت بنا ولا زلنا غير ملتفتين لها:

أولاً : الانتاج الزراعي في وادي الاردن

من الناحية العملية كنتيجة للنشاط الزراعي في الوادي الخصب نحن لم نستثمر ذلك الوادي بعد. هناك اكثر من مئتي الف دونم ارض سليخ اي غير مشجرة يمكن استغلالها من خلال الدورة الزراعية وفي دور المحاصيل تزرع هذه المساحات موسم في الشتاء قمح يمكن بحول الله ان يعطي مئتي الف طن قمح وموسم صيفي ذرة بيضاء تعطي ثلاثمائة الف طن وموسم تشريني بنفس المقدار اي يمكن انتاج اكثر من ستماية الف طن من الحبوب من غور الاردن في سنة واحدة ومجموع القيمة لهذا الانتاج تصل الى اكثر من ستين مليون دينار دون ان يؤثر على كمية الانتاج الخضري وخاصة البندورة التشرينية التي تحتاج الى ان تعطى كل وحدة زراعية ثلاثة بيوت بلاستيكية مكيفة لتحقق دخل لا يقل عن (١٢) الف دينار محققة دخل لا يقل عن القيمة الاولى ومجموعها فقط من الارض السليخ لا يقل عن (١٢٠) مليون دينار في السنة.

الاعلاف :

لدينا نصف مليون طن مواد علفية كلها تذهب هدر وتصل قيمتها الى ستين مليون دينار مركزات اعلاف تصل الى اربعين الف طن قيمتها ستة عشر مليون دينار.

اما الاراضي الزراعية في المرتفعات: ٣,٥ مليون دونم بور معطلة يقدر انتاجها بـ ١٧٥ مليون دينار سنوياً.

البادية: التي اصر الكثير على تسميتها صحراء فيها (٨٨) مليون دونم يمكن ان يستفاد منها انتاجياً ويقدر في السنة الواحدة اذا اخذت حقها من الرعاية وخاصة في السدود الترابية يمكن ان يصل انتاجها الى ٨٨٠ مليون دينار في السنة. اذاً مجموع الانتاج الزراعي يصل (١١٥١) مليون دينار سنوياً. اما في السياسة التموينية والمستنزفة لقدراتنا من الجهة الاخرى فنقول لقد اريد لشعبنا ان يكون مستهلكاً نتيجة اتباع السياسة التموينية الخاطئة ذلك انها اعتمدت ملء البطون من الموانىء لا من المزارع واهمها المواد الغذائية التالية وهي مدعومة باسم عون الفقير والفقير منها براء:

١ ـ الخبز :

سياسة دعم الرغيف ببيعه فقط بـ ٢٥٪ من كلفته ادت الى مضار اقتصادية وغذائية.

اما المضار الاقتصادية فانها قضت على القدرة الانتاجية من القمح لعدم وجود المردود المادي للفلاح حتى تبورت الارض ونزل الانتاج الى نصف بالمئة عما يمكن انتاجه اضافة الى الاستهانة بالخبز والقي في الحاويات لرخص ثمنه حيث مجموع ما يلقى في الحاويات سنوياً يصل الى (٣٠٠) الف طن من القمح تصل قيمتها الى ثلاثين مليون دينار.

اما من الناحية الصحية فان هناك عدم اهتمام بالنظافة العامة لدى بعض المخابز واما نوعية الخبز فهي ليست بالنوعية الجيدة اذ لا جدوى من ذلك لصالح اصحاب المخابز طالما ان الاسعار محدودة بهذا المقدار المقرر لهم، واذا علمنا ان الخبز يخمر بمواد كيميائية وليست بكتيرية فان اسباب الامراض الخبيثة في هذا العصر تعود الى استعمال المواد الكيميائية في الصناعات الغذائية فقط من اجل الحصول على الثراء السريع وهذا امر طبيعي في ظل عالم يتحكم فيه الفكر المادي فيعمل لفنائه بيديه.

دعم الرز:

تستورد وزارة التموين وحدها مئة وخمسة الاف طن من الرز ويباع بالسعر المدعوم من الخزينة ونتيجة لذلك فاننا نخسر ثمانية ملايين دينار لأن الرز الذي يلقى في الحاويات من خلال ما يزيد عن الولائم يصل الى ستين الف طن.

الحليب ومشتقاته:

فضلاً عن رداءة الحليب المجفف كحليب مجفف اي كان لأنه فقد من خواصه او بعض خواصه الطبيعية فان البلاء يقع فيما نستورد من مشتقات هذه الالبات من الاجبان المطبوخة التي يضاف اليها ايضاً مواد كيميائية لون وطعم وريحة ودهن الله اعلم مصدره وهذه تحدث سرطانات في الاجسام وكلفتها تصل الى اكثر من (١٧) مليون دينار ونصف في السنة.

المربيات من الفواكه:

وهي ايضاً محفوظة بالمواد الكيميائية لكن نستورد منها بـ (٤٨) مليون دينار وفواكهنا تلقى في الحاويات لعدم وجود مصانع لتصنيعها يمكن ان يستفاد من هذه المنتجات.

اما الخضار: فيكفينا ان نستورد معلب منها بـ (١٤) مليون دينار، ولو علمنا ان موسم البندورة في الشهرين الماضيين ولا زال في اخره قد وصل الى خسارة بلغت (١٣) مليون دينار.

اما اللحوم المستوردة في الطائرات فحدث

ولا حرج ونحن نشجع على المزيد منها علماً بأنها مسرطنة ايضاً لأنها مغذاة بالهرمونات.

وبهذا فان مجموع خسائرنا من الانتاج والاستهلاك يصل الى (١٦٢٥) مليون دينار.

فما قيمة ان نتحدث عن محتويات تقرير ديوان المحاسبة على اهميته ثم نغفل اهمية البحث في عناصر الاقتصاد الوطني هذا الذي وددت ان الفت نظر زملائي الكرام له وانبه الحكومة له على ان مشكلة الفقر والبطالة لا تحتاج الى اكثر من (١٧٠) مليون دينار كما بينت ذلك تحت هذه القبة ايضاً. وقد جعل الفقير ستاراً لهدر المال العام دون ان تسهم الاجراءات المتخذة في حل مشكلته وقبل ان انهي اتي على بعض الملاحظات التي وردت في تقرير اللجنة المالية فيما يتعلق بالملاحظات التفصيلية فاني اثني على ملاحظات معالي الزميل عبدالرؤوف الروابدة.

وهناك ملاحظات حول ما ورد عن مؤسسة الاقراض الزراعي فانه لم يظهر في صفحة (٢٦) لم تظهر الفوائد المستحقة حتى عام (٩٠) والبالغة خمسة ملايين دينار علماً بأن موازنة المؤسسة لعام (٩٠) قد ردها مجلس الادارة في النصف الاول من عام (٩١) حتى يضاف هذا المبلغ ولكن في النصف الثاني من العام نفسه قد مررت الموازنة دون ذكر هذا المبلغ فيها وكونه غير ظاهر في ما ورد في تقرير اللجنة المالية يعني ان هناك خمسة ملايين دينار يحتاج الامر الى بيانها وهنا اقترح التحقيق في هذا الموضوع.

المنظمة التعاونية:

١ - كان البنك المركزي قد ضخ (٦) مليون دينار للبنك التعاوني لتغطية الودائع التي اصبحت عجزاً ولا سيولة نقدية لتغطيتها. ولم يرد ذلك في صفحة (٢٥) في ثالثاً الاوضاع المالية للمنظمة الا في البند باسم الودائع والحسابات دون الاشارة الى النقطة التي ذكرت.

٢ - الخسارة باسم العجز التراكمي للمنظمة بلغت (٥,٨٨١,٧١٢ + ٤٠٣٤١٥) دينار خلال الثمانية اشهر الاخيرة فالمجموع (٦,٢٨٥,١٢٧) دينار وسيلحق هذه الخسائر الاستنزاف السنوي من الخزينة والبالغ (١,٨٠٠,٠٠٠) دينار نفقات ادارية للمنظمة لذلك فاني اقترح الغاء المنظمة التعاونية والتركيز على استقلالية الجمعيات التعاونية واجراء تحقيق حول الخسائر المتلاحقة في المنظمة على امتداد تاريخها.

اما عن وزارة الزراعة فلم ارى شيئاً وحسبنا ان هناك مبلغ (٤١٨) مليون دولار في صندوق التنمية الزراعية الذي يغذي المركز الوطني للابحاث ونقل التكنولوجيا التابع لوزارة الزراعة لم يظهر منه شيء واين ذهب؟ الله اعلم. وقد كنت ذكرت معالي وزير الزراعة بهذا الخصوص.

٣ - التحقيق في الاسباب التي دعت الى انشاء المركز الوطني بكلفة (٣٦) مليون دينار وبدائله موجودة سواء من حيث الابنية او الاجهزة.

٤ - الابحاث التي كلفت ملايين الدنانير ولمدة خمسة سنوات هي بلا نتائج من ضمن نشاطات المركز.

٥ - مركز انتاج اللقاحات البيطرية الذي ينفق عليه الملايين ايضا لنجد ان مرض البروسيلا قد تفاقم مع بداية انتاج مصل التحقين لهذا المرض من المركز نفسه.

٦ - ارسال موظفين في رحلات تنزهية الى اوروبا واميركا اللاتينية من اموال المشاريع التي تقدمها بعض الدول كمساعدة للاردن.

٧ - اقرار تلزيم مشاريع انشاء الجدر لحفظ التربة الى متعهدين بكلفة اربعة دنانير للمتر الواحد في اراضي حوض نهر الزرقاء ومنع اصحاب الاراضي في كثير من الاحيان من ذلك علماً بأنهم يقبلون ١,٧٠٠ دينار للمتر الواحد.

٨ - اسناد وظائف اعلى الى موظفين اساؤا الى وظيفتهم وبعضهم قد منح درع الوزارة عند احالته على التقاعد هذا العام.

واني اقترح اجراء تحقيق في ذلك كله.

وهنا وفي الختام اسجل انه ورغم بياناتي المتكررة لم تحدث اية ردة فعل لا من الزملاء الكرام ولا من الحكومة.

واسجل ايضاً ان المحاسبة على الخلل الاقتصادي في رأيي المتواضع لابد وان تكون اشد من المحاسبة على مخالفة افراد ومؤسسات على اهميتها اذا ما قيست بالخسارة الكبيرة المترتبة على ما بينت.

وهنا اقترح ان تكون مراجعة شاملة للانتاج والاستهلاك ضمن اطار ما يجب ان نحقق من قفزات الى الامام في اقتصادنا الوطني، وان نشكل في المجلس لجنة اقتصادية تتابع الاجراءات الكفيلة بالوصول الى الاقتصاد السليم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله. الشيخ علي الفقير، الاستاذ عبدالسلام فريحات.

السيد عبدالسلام فريحات: شكراً معالي الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس، الاخوة الافاضل من الزملاء.

قد يكون من باب المصادفة - والمصادفة خير من الميعاد احياناً، ان يبدأ المجلس الكريم بمناقشة تقرير اللجنة المالية وتقارير ديوان المحاسبة بعد ان فرغ بالأمس من مناقشة تقرير لجنة التحقيقات النيابية المتعلق باهدار المال العام وسوء استعمال السلطة الادارية، فبالامس وقف هذا المجلس وقفة مشرفة دافع فيها عن اموال الخزانة العامة واشار بأصابع الاتهام لكل من امتدت يده للعبث بهذا المال الذي هو من حق الشعب بمختلف فئاته وطبقاته، لأنه نتيجة من نتائج جهده وحصيلة من حصائل تعبه واغترابه، فهو من حق الجندي الذي يربض في خندقه، ومن حق الشرطي العين الساهرة على امن الوطن والمواطن، ومن حق التاجر والموظف والعامل والفلاح في ارضه ومزرعته.

وبنفس المعيار والمكيال ننظر اليوم في تقرير اللجنة المالية المتعلق هو الآخر بلون من الوان الفساد والافساد المالي والاداري معاً. ونجد ان هذا التقرير قد انصب بالدرجة الاولى على ضعف الادارة وتسيبها وقلة الانتماء الصحيح والحقيقي لدى الغالبية من كوادرها الامر الذي ادى - كما يقول التقرير - الى كثرة قضايا الاختلاس والتزوير وسيادة الاهمال

المتعمد في المحافظة على المال العام .

وانطلاقاً من الايمان الثابت والقناعة الراسخة بأن سيادة الشريف الهاشمي زيد بن شاكر وهو يتسنم الان رئاسة المسؤولية التنفيذية في الدولة لهو الاقدر والاجدر على اتخاذ الخطوات الجريئة والقرارات المناسبة لتصويب الوضع في هذا الجهاز واعادة بناء نسيجه وتطهيره من كل خبث او رجس دخل او ادخل اليه في ازمنة الفساد والافساد . فسيادته كما نعلم وبما يمثل من صفات الحكمة والنزاهة وصدق الانتماء والاصالة ، وبما يعقد عليه من الامل والرجاء يجعل منه الجهة المؤهلة لقيادة ثورة الاصلاح في هذا الجهاز ، كيف لا يكون ذلك من سيادته وهو شريف هاشمي ، والهاشميون في التاريخ هم المعلمون الاوائل وهم قادة ثورة الاصلاح الاولى ضد حكم الفساد والاستبداد عندما اراد البعض تمزيق الدولة واشاعة روح الفساد والاستبداد في ربوعها وبين مواطنيها من مختلف العروق والاجناس .

معالي الرئيس / حضرات الأفاضل من الزملاء .

قد يقول قائل مالنا وهذا كله وجهازنا الاداري ما زال سليماً معافى حتى وان دخله الترهل والخلل هنا او هناك . او من هذا الجانب او ذاك . وهنا ارد بالقول دون ريبة او مواربة ، بأن فساد الادارة لهو اكبر انواع الفساد جميعاً وان اي فساد مالي او انهيار اقتصادي ما كان ليكون لو لم يدخل الفساد الى ذمة الادارة ولو لم يصبها داء الترهل والاهمال والتسيب وضعف الانتماء . ذلك ان جهاز الادارة في الدولة هو ذراعها الفاعل ووجهها المشرق او المظلم ، وهو الاساس في نجاح مسيرة الحكم وانجاح خططه وتوجهاته ، فعنصر الانسان المنقي هو الكفيل بانجاح العمل والمسيرة ، ومن هنا جاء قول الحسين القائد الباني «الانسان اغلى ما نملك» .

وليس من باب المبالغة ان يقال بأن جهازنا الاداري كان في زمن مضى منارة اعتزاز ومضرب مثل في الجدية والنزاهة رغم قلة الامكانات المالية وعدم توفر الكفاءات العلمية وتوفير الوسائل التكنولوجية المتقدمة . اما اليوم فقد اختلت لديه الموازين وانقلبت عنده القواعد والمفاهيم . فطفا على السطح . من يتقن اللعب على جميع الحبال ويجيد صفقة التملق والتزلف لاي مسؤول قادم مهما كانت توجهاته ان كان من اصحاب التوجهات ، اما اذا كان المسؤول القادم حيادياً فيصبح الواحد من هؤلاء كالماء لا طعم له ولا لون ولا رائحة يبقى متخندقاً في موقفه لا تحركه رياح التغيير العاتية .

وهكذا تكونت مع الايام طبقة من مراكز القوى والنفوذ تستعصي على الاختراق فقد اصبح لكل واحد منهم هؤلاء شلة من المتنفعين والمريدين يأتمرون بامره ويحومون كالفراش حوله . وفي كثير من الاحيان يقع المسؤول القادم وزيراً كان او اميناً او مديراً عاماً فريسة في حبائل هذه الفئة من ذوي المراكز والنفوذ او ربما يخشى التصادم معهم لأنهم قادرون على حرقه وتشويه مقاصده مهما كانت تلك المقاصد شريفة ونبيلة .

هذه الفئة التي نمت مع الايام وترعرعت في جو الفساد والافساد اصبحت ظاهرة خطرة على المجتمع وامنه بعد ان رسخت اقدامها في العديد من مؤسساتنا الوطنية وخاصة ذات

الحجم الكبير منها كالتربية والصحة والمالية والنقل والاشغال والمياه والري الى اخر القائمة واغلب المؤسسات ذات الطابع المالي او تلك ذات الاستقلال الاداري .

ولذا نجد ان التعثر قد اصاب الكثير من مشاريعنا ومؤسساتنا ، واصبح المواطن وربما المسؤول ايضاً تحت وطأة الاحساس بأن الفساد المالي وانهيار الاقتصاد وتضخم البطالة وارتفاع الاسعار مرده بالدرجة الاولى الى فساد الادارة واحتكار مواقع المسؤولية فيها . حتى بات شعار التطهير الاداري والرقابة الادارية شعاراً يرفع في كل بيان وزاري لأي حكومة تؤلف . وفي تقرير اللجنة المالية الذي بين ايدينا من الشواهد والواقع ما يغنينا عن قول الكثير الكثير .

لذا فاني وانا اشكر لهذه اللجنة جهدها ومثابرتها لاخراج هذا التقرير الا انني اقول ان توصيتها لم تكن ترقى لمستوى ما وصلت او توصلت اليه من الحقائق والوقائع التي تحتاج الى تحقيق شامل في كل بند من بنود تقريرها . ومن هنا فاني اثني على التوصيات التي اشار اليها معالي الاخ سليم الزعبي في كلمته . وشكراً سيدي الرئيس .

معالي رئيس المجلس : وشكراً لكم ، الاستاذ عبدالعزيز جبر .

السيد عبدالعزيز جبر :

بسم الله الرحمن الرحيم .

اولاً : كل جهد في هذا الباب وفي هذا الطريق سواءاً كان من ديوان المحاسبة او من اللجنة المالية هو جهد مشكور ونرجو ان يستمر هذا الكشف لمراكز الفساد المالي والاداري ، ولا شك اننا نقدر ان ديوان المحاسبة بقانونه وبوضعه الحالي لا يمكن ان يكون متكافىء مع مراكز الفساد في الدولة التي عششت والتي طال الانتظار لوضع علاج حاسم لهذه المظاهر التي نراها وفي ظني واعتقادي ان مجلس النواب يتحمل اكبر المسؤولية حين يمنح ثقة لحكومات متتالية وهو يعلم انها ليست في هذا المستوى ولا يمكن ان تصبح الاوضاع التي طال الفساد فيها اريد ان اعالج بعض النقاط في هذا التقرير .

بسم الله الرحمن الرحيم

ورد في تقرير اللجنة المالية ملاحظات في الامور التالية :

١ ـ ضعف انظمة الرقابة الداخلية : لقد اتضح للجنة نتيجة لكثرة قضايا الاختلاس والتزوير والتسيب في ادارة المال العام واللوازم ضعف الانظمة التي تحكم الرقابة الداخلية في غالبية الاجهزة ، اقول بالاضافة الى رأي اللجنة اضيف ان موضوع التربية للانسان لها اثر كبير في هذه المظاهر السلبية ، كما ان الاعلام ومعالجة هذه الامور والتوسع في طرح هذه السلبيات على ندوات مختصة وسماع الرأي والراي الأخر حتى تكون هناك ظاهرة واضحة لمعالجة هذا الفساد .

٢ ـ ضعف اجهزة الجباية للضرائب والرسوم والبقايا وعدم التنظيم في سجلاتها .

انا اعتقد ان الهوى والاغراض الشخصية وفلان يرث وفلان لا يرث هي سائدة في وزاراتنا ودوائرنا ففلان الذي له وزن ثقيل لا يطالبه احد وفلان الضعيف يحصل منه

اي مبلغ حتى لو كان يحتاج ذلك المبلغ لسد رمق العيش. انا اؤيد تحديث القانون لتحصيل الاموال الاميرية ومع ذلك نبقى بحاجة الى الانسان الذي يطبق القانون اكثر من حاجتنا الى القانون، فان العدالة كما قيل في نفس القاضي لا في نص القانون.

٣ ـ التسيب الاداري والاهمال في المحافظة على المال العام.

انني مع اللجنة في ضرورة اظهار جهاز ديوان الرقابة الادارية الى حيز الوجود ولكن مع اظهار جهاز ديوان الرقابة ان يكون تعيين الرجل المناسب في المكان المناسب لا ان تكون تعيينات المدراء المسؤولين هي مزاجية وانتقائية بل يكون تكافؤ الفرص والكفاءات الخلقية والعلمية والشخصية والسيرة الذاتية هي امور توضع في اهم الاولويات لتعيين المدراء والمسؤولين. وهنا لابدمن ان يكون الامناء العامون في الوزارات هم الصف الاول الذي يجب ان ينال العناية الاولى حق التعيين ذلك لأنهم هم الذين يعرفون اكثر من غيرهم ويملكون اكثر من غيرهم حتى من الوزراء الذين يحتلون اعلى مكان في الهرم الاداري.

٤ ـ وزارة المياه والري:

أ ـ وجود الآليات الفائضة وتقدر بـ(٦٢) آلية.

ب ـ التلاعب في المحروقات.

جـ ـ التلاعب بأثمان مياه الري في الاغوار الجنوبية.

هذه الحقيقة ظاهرة تحتاج الى الاهتمام كثيرا وتحتاج من الوزير المسؤول الى سهر ورقابة وان هذه امانة في عنقه واقف شاكراً لوزارة المياه والري التي وجدت محاسب الاغوار الجنوبية فقط مذنباً، ولا يوجد غيره، لك الله ايها المسكين يا محاسب غور الصافي الذي لا يوجد جهاز هذه الوزارة مذنباً الا هذا الذي يحال على المحكمة.

سلطة المياه والقروض الدولية والمحلية وقروض المجالس البلدية:

ان ملاحظة اللجنة تنص على ما يلي: عدم وجود سجلات منظمة تعطي صورة واضحة عن قيمة القروض والارصدة المدورة مع عدم مطابقة القيود في سجلات السلطة، وهذا امر غير مقبول، ان ادارة مدرسة رصيدها من التبرعات بضع مئات من الدنانير لا يقبل ان يكون دفتر صندوقها بالشكل المذكور في سلطة المياه تلك، فكيف اذا كانت هذه فيها الملايين.

الاموال الاميرية : قضايا الاختلاس والتزوير وقدرت (١,٢٦٨,٤٧٥) واعتذر هنا عن مدير وموظفي ديوان المحاسبة ذلك لأنهم استطاعوا ان يمسكوا بالمختلسين الصغار وهذه قدرتهم وهذا حجمهم اما اختلاس الملايين الكثيرة فلا يستطيع ديوان المحاسبة ان يذكرهم.

وزارة التربية والتعليم تحت عنوان عدم القيام بالدراسة الشاملة للنواحي الاجتماعية والاقتصادية والاحصائية لمشاريع الابنية المدرسية ولقد بلغت كلفة هذه المدارس خمسة ملايين دينار ممولة من قروض اجنبية وبلغ عدد الغرف (٥٦٥) غرفة استعمل منها ٤٩ غرفة

الامر الذي يدل على عدم التخطيط، اقول جواباً على هذه الملاحظة من هو ذلك الوزير الهمام الذي وافق على هذا المشروع واين كانت ادارة المشاريع في الوزارة ام هو من قبيل ما دام هو قرض اجنبي فلا مانع ان نستفيد منه وان تلقي بهذا المال الى الصحراء.

توصيات اللجنة:

في سبيل اقرار مشروع قانون ديوان المحاسبة المعدل والمطلوب من الديوان التقدم به الى الحكومة، فانني أؤيد توصيات اللجنة واؤيدها فيما يلي:

١ ـ حصانة رئيس ديوان المحاسبة وربطه بمجلس النواب حتى تكون له الحصانة.

٢ ـ منح الديوان اختصاصات مالية وادارية وتوسيع رقابته على جميع المؤسسات.

٣ ـ النص على استقلالية الديوان المالية والادارية وذلك وهذا بهدف منح الديوان الادوات التي تساعده على تحقيق اهدافه.

اخيرا اقدم الشكر للجنة المالية على جهودها الجبارة التي بذلتها في اعداد هذا التقرير واشكر ديوان المحاسبة ممثلاً في رئاسته وموظفيه وادعوهم ان يستمروا في جهدهم وجهادهم لا يخافون لومة لائم فان الحساب يوم القيامة اعظم بكثير من المحاسبة في هذه الدنيا الفانية وشكراً.

معالي رئيس المجلس: شكراً لكم، الشيخ علي الفقير.

الدكتور علي الفقير: شكراً معالي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم

بدايةً لابد ان اوجه الشكر الى اللجنة المالية التي اثرت ان تقوم بهذا العمل الريادي، وهو مناقشة تقارير ديوان المحاسبة في الاعوام السابقة الاربع والتي قدمت هذا الجهد المتميز والتوصيات الواضحة البينة التي تعالج اسباب الخلل ثم شكري ايضاً لرئيس ديوان المحاسبة وموظفي الديوان الذين لم يتخلوا عن واجبهم رغم انهم كانوا يصيحون في واد وان تقاريرهم لم يعبىء بها فيما سبق ومع ذلك كانوا يخرجون هذا التقرير مطبوع طباعة انيقة تحدد المخالفات والاسباب التي ادت الى هذه المخالفات، فما اصيب باحباط رغم ان كل ما يحيط بهم محبط ولكن الجهد الذي وان تراءى للبعض انه انتهى لابد ان يثمر ولو بعد حين فجاء هذا المجلس يبعث الحياة ثانية في تقارير ديوان المحاسبة وليعطي امل جديداً يدفع ديوان المحاسبة ان يخطو خطوات اكثر الى الامام وخاصة وان شد عضده ووجد من يساعده، لابد ان نناقش تقارير تقرير اللجنة المالية من طريقين الطريق الاول طريق عام يتعلق بمجمل القضايا دون احادها وافرادها لا شك ان اللجنة المالية قد احاطت بكل القضايا وجاءت تقريباً بمجمل عام للواقع المالي والاداري لنشاطات السلطة التنفيذية ووضعت توصيات لكل قضية من هذه القضايا وكنا نتوقع ان تأتي التوصيات بعد ان تبين حالة الوزارات توصيات عامة تعالج جميع القضايا لكننا وجدنا هذا الاسلوب الجيد وان كنا نود ان يأتي ملخصاً بورقة مستقلة يشمل جميع هذه التواصي بعد ان جاءت مفردة في كل موقع من مواقعها هذه التوصيات الحقيقة لي ان اتساءل فقط عن آلية تنفيذها لتأخذ طريقها العملي اذا كانت توصيات المجلس الكريم



سيحكم عليها او سيتعامل معها كما تعاملت الحكومة مع توصياته السابقة في قضايا من هذا النوع وغيرها اعتقد انها توصيات فقط لابراء الذمة ومن باب ان نقول للناس لقد قلنا ولكن لا مجيب فباعتقادي اننا بحاجة ماسة الى آلية لتنفيذ هذه التوصيات حتى لا تكون حبر على ورق وحتى لا تذهب ادراج الرياح هي بحاجة الى ان تكون قرارات نحدد من خلالها طبيعة العمل المستقبلي والمدد المقررة لتنفيذ هذه التواصي بحيث يتم الحساب بعد ذلك على ضوء ما نرى من ضرورة التقيد بها موضوع وزمناً فاذا ما جاء الاجراء وفق ما نريد فعندئذٍ نكون قد اوصيناه جاءت التوصية فاعلة مؤثرة وقد عمل بها والا فانها لن يقام لها وزن الا بمقدار ما صرف عليها من مال ثمن للحبر والورق وضياع الوقت، لذلك اهيب بالمجلس الكريم ان يعطي هذه التوصيات صفة خاصة واهتمام متميزاً خاصة واننا نتحدث عن تقرير ايضا متميز وعن جهد متميز وعن توجه لهذا المجلس ايضاً متميز اذاً يجب ان نتابع الطريق الى النهاية ولا ان نقف عند هذا الابداع الفني في الاحاطة وفي العلم وفي التصور بل ينبغي ان نتطرق بعده الى اسلوب عملي يأخذ هذا التقرير سبيله العملي التنفيذي هذا من حيث ضرورة مراعاة ما يجب ان يكون عليه حالنا بعد هذا التقرير. هناك ملاحظة اخرى في موضوع المشجب الذي نعلق عليه اخطائنا جميعاً الا وهو جهاز الادارة والضعف الاداري الذي ولابد وان ينبت فساد اداري لا شك ان هذا الكلام قد قيل مراراً وتكراراً وما من حكومة الا واعترفت بأن الجهاز ضعيف وما من مجلس نيابياً الا واشار باصبع الاتهام الى السلطة ان جهازها الاداري ضعيف فاذاً هناك اجماع عام اطباق كلي من قبل المجلس الكريم وكذلك من قبل السلطة ان الجهاز الاداري ضعيف وقد شكلت لجنة ملكية للتطوير الاداري وان هذه اللجنة قد اتخذت اجراءات وتوصيات نفذ منها القليل وذهب المعظم والكثير في ادراج السلطة التنفيذية فلم يرى علم النور، الحقيقة يجب ان يكون تقييمنا للأمر محدداً وان لا يبقى معوم لأن الحديث في الجمل العامة هو من باب اعطاء حقيقة كبرى ولكن مضمون صغير ونحن لا نرد ان نبقى بهذا الاطار الكبير جداً وهذه المقولة العظيمة المفرغة من محتواه الضمني ومحتواها التفصيلي نحن بأمس الحاجة ان تخرج علينا لجنة تطوير اداري لتحديد اماكن الضعف وتحديد اشخاص الضعف الذين هم من وراء الفساد المالي والاداري التحديد ضروري حتى يكون المجلس ايضاً على صورة عن واقع جهازنا بحيث اذا اتخذت اجراءات مستقبلية امام موظف او في حق موظفين معينين ان لا ندخل غداً في متاهة انتقادات النواب لماذا فصلتم هذا ولماذا عاقبتم هذا دون ذاك فحتى لا نفسح مجالاً ايضاً لنائب او نواب ان ينتقدوا اجراءات وزير او وزارة او دائرة او مدير عندما يبدأ تصحيح واقعه الاداري بأن ينفي الفساد ويحاول تصويب الاوضاع الخاطئة ان لا يتعرض لتجريح او هجوم من هنا او هناك لأن واقعنا الاجتماعي يفرض علينا احياناً ان ندخل في متاهات لا حصر لها، متاهات اقليمية، متاهات فكرية وعقائدية، متاهات شخصية وعلاقات انسانية هذه المتاهات ربما لتجعل المفسد باقياً لا لشيء الا انه يوجه او يتوجه الى فكر ما او الى توجه

معين، لا نريد ان نبقي رموز الفساد خاصة واننا بالأمس القريب قد عالجنا قضية فساد اداري ومالي وللأسف الشديد اننا لم نكون في مستوى ما كنا نطمح اليه حتى يكون الامر علاج واقعياً سليماً، الضعف الاداري يجب ان لا يطول امره الى مدى اطول فباعتقادي نحن بحاجة الى تقييم شمولي لواقع الموظفين وخاصة الطبقة الاولى منه لانني اعتقد ان ضياع الصغير ناتج حتماً عن نسيب الاعلى والاكبر ولذلك نجد الذي يعين هذا الموظف الصغير ان يرتشي ان او ان يخل براجبه الوظيفي انما هو من خلال ما يراه من نسيب الاكبر منه الذي يساعده على هذه الجرأة وعلى هذا التقدم نحو الخطأ بلا وجل ولا خوف، باعتقادي اننا بأمس الحاجة الى معالجة الكبار قبل معالجة الصغار واذكر في هذا المقام ما قاله الفاروق وهو اعظم مؤسس للنظام الاداري في الاسلام وهو مرجع اداري عبقري متميز في تاريخ أمتنا الطويل، عمر الخطاب الذي ارسى قاعدة عندما خطب المسلمين يوم فوقف احد من المسلمين وقال يا عمر لا سمع لك ولا طاعة فقال لما يا اخ الاسلام قال لانك بالامس وزعت ثياباً وثوبك اطول من بقية ثيابنا فقال عمر عندئذٍ وقد نادى على ابنه عبدالله فقال اجبه يا عبدالله فقال ان ابي قد اخذ ثوب كبقية المسلمين ولكني وجدت في ثوبه قصراً فأعطيته ثوبي ليطيل به ثوبه حتى يتناسب مع عملاقية عمر الجسدية اضافة الى عملاقيته المعنوية قال اذاً الان نسمع لك يا عمر فتكلم حتى نطيع، باعتقادي ان الذي يصلح الدائرة مديرها ويصلح الوزارة وزيرها ويصلح القسمة رئيسه فهو الذي انصلح صلح من دونه وان فسد فسد الجميع بل ربما كان اداة افساد لمن لم تحدثه نفسه ان يفسد لذلك يكون عامل اغراءاً على ان يفسد من كان صالحاً لذلك ارى ان تقدم السلطة اقدام الاسد الهصور على هذه القضية بلا وجل حتى نقيم جهازاً ادارياً فاعلاً قوياً مؤثراً بعيداً عن كل هذه الترهلات ولا شك اننا نلمس جميعاً ومن خلال مراجعاتنا للدوائر والوزارات اننا نجد موظف ليس في مكتبه ونجد موظفين لا يداومون الا قليلاً تحت شعارات الاعاذير المتعددة التي لا يقف حائلاً دون الحصول عليها ونجد ايضاً ان حتى ولو كان مداوماً فقد يرى الجريدة اهم من مراجعة المواطن وحتى لو لم تكن عنده جريدة فانه قد ينشغل بأمور اخرى يراها اهم واضر من مراجعات المواطنين لذلك نحن بحاجة الى قيمة كاملة ومباشرة من الوزير على وزارته ومن المدير على دائرته ومن رئيس القسم على قسمه حتى نجد كل انسان في موقعه ومكانه الطبيعي، لذلك نحن في امس الحاجة الى معالجة سريعة جداً لجهازنا الاداري خاصة واننا جميعاً نشكو منه ومن ترهله فالى متى نبقى نشكو ومتى ننتقل من الشكاية الى المعالجة، هذا امر في غاية الاهمية معالي الرئيس والاخوة النواب المحترمين، ثم ايضاً لي ملاحظة على ما اوردته اللجنة الكريمة من ضرورة اعطاء ديوان المحاسبة بعداً جديداً ينقله من عامل الخوف والتخوف الى مرحلة الاضافة والترهيب انا لا اظن ان هذه النقلة سهلة فقد تجد عقبات دستورية من جهة وقد نجد عقبات تشريعية من جهة ثانية وقد نجد عقبة ثالثة من خلال مدخلات قد تحول دون حقوقه حصول هذا الامر او تحققه لكن لو سلمنا جدل اننا بامكاننا ان نتجاوز كل هذه العقبات

لتحقق لديوان المحاسبة ما يريد من حصانة ودعم وتأييد اتظنون ديوان المحاسبة قادراً ومؤهلاً لان ينتقل الى هذه المرحلة المتطورة جداً، هل هناك ضمانات تمنع موظف ديوان المحاسبة ان يستغل هذه السلطات الزائدة او الاستثنائية من ان يجعلها وسيلة لكسب غير مشروع لي تجربة لابد ان اقولها لاخوتي الحاضرين ان مطالبتي لديوان المحاسبة او موظف في ديوان المحاسبة ان يلتزم في الدوام ان مطالبتي كوزير للاوقاف لموظف ديوان المحاسبة ان يداوم كبقية الموظفين وان يخضع لقرارات الوزير ان يسجل حضوره وغيابه وان لا يخرج الا باذن كان الجواب نحن لم نحد هذا الاسلوب من قبل فكان من هذا الموظف انه لجأ الى استخراج وابتداع مخالفات ولا تمت الى الحقيقة بصلة لا لشيء الا ليقول نحن هنا بامكاننا ايضا ان نزعجكم كما أزعجتمونا نريد ايضاً من ديوان المحاسبة ان يرقى بموظفيه الى مستوى المرحلة المطلوبة والمواصفات التي نريدها لديوان المحاسبة، فهل أنشأ ديوان المحاسبة ديوان تفتيش ومراقبة على موظفيه حتى يعرف الصالح من الطالح؟

انا اخشى ان نعطي اجراءات استثنائية وصلاحيات استثنائية لديوان المحاسبة ليقوم عندئذٍ لايجاد مركزاً من مراكز القوى التي تعود على بلدنا بفساد اداري اكبر وفساد مالي اعظم، نريد ايضاً ان نكون واقعين لأن انساننا لا ينبغي ان يعطي الصلاحيات الكاملة فنحن دعاة اللامركزية حتى لا ينفرد احد بالقرار لذلك نريد ديوان المحاسبة ان يكون في مستوى ما يمكن ان يطالب به وما نقترح انه يجب ان يتحقق له هذه ايضاً اشكالية أردت ان اردها للأخوة حتى نكون على بينة مما نطلب ونطالب به، هناك الان ملاحظات عاجلة وهي ثلاث ملاحظات فقط على التقرير اردها في موضوع صندوق التأمين الصحي لقد فاحت رائحة هذا الصندوق وارجو ان يكون اخواننا قد وصلت الى انوفهم بعض رائحة نتن هذا الصندوق لذلك انا ارى من الضروري ما كان تحويل موضوع صندوق التأمين الصحي الى المدعي العام حتى يضع يده على كل قضايا هذا الصندوق الذي يصرف فواتير بعشرة الالاف دينار لمعالجة شخص بالوقت الذي يحرم مواطن ان يأخذ (٥٠٠) دينار لمعالجة مريض يستحق المعالجة انا بحاجة ايضا واؤكد على هذا الكلام وعندي الادلة ان هذا الصندوق يصرف فواتير تقدم من بعض المواطنين ثم تؤخذ الاموال لتصرف على مصاريف شخصية لبعض الموظفين لذلك هناك تسيب مالي واداري في هذا الصندوق يجب ان يحال الى المدعي العام ليقول كلمة فأما ان نكون متهمين بلا حق وعندئذ نؤاخذ واما ان يكون كلامنا صحيحاً وعندئذٍ يجب ان ينال المفسدون دوره في العقاب وحقه بالجزاء، ايضاً في موضوع اللجنة التي شكلت وطالبت اللجنة ايضاً اللجنة شكلت قبل عامين ولم تخلص بعد الى نتيجة اذا لجنة خلال سنتين ما سوت فايدة فهل نتوقع من لجنة في خلال شهرين حتى بداية الدورة القادمة ان تقدم لنا تقريراً اذا عجزت خلال سنتين ان تقدم تقريراً انا باعتقادي بدل ان اوصي من ان اطلب من اللجنة ان تسرع عملها حتى توافيني بتقريرها عن واقع هذا الصندوق، إنا اطالب

باحالة هذه اللجنة نفسها الى المدعي العام لبيان سبب تخلفها خلال العامين وكذلك امر الصندوق كما ذكرت قبل قليل، في وزارة الصحة وعلى لسان وزير الصحة بالأمس هناك مواد علاجية من ايام النقطة الرابعة اسألكم بالله اي تسيب مالي واداري ابشع وافظع من هذا التسيب، حتى لو كانت هذه حقيقة وهي حقيقة يجب ان يقف هذا المجلس على من كان سبباً وراء هذا الفساد اتلاف اموال، كان من الممكن ان تحول هذه المواد الى جهات خيرية وهي صالحة قد نساعد فيها من نكب بكوارث طبيعية او بدول فقيرة او مجتمعات محتاجة اما ان تبقى مكدسة حتى ينتهي مفعولها لتصبح سامة بعد هذه المرحلة باعتقادي هذا تسيب لا يسكت عليه بحال من الاحوال، لي ملاحظة على العنوان (القروض الدولية والمحلية الذي سلطة المياه وقروض المجالس البلدية) فسألت عن سبب وجود قروض المجالس البلدية يعني هل انا افهم من هذا الكلام ان المجالس البلدية لها قروض على سلطة المياه ما اظن مجالسنا البلدية مؤهلة ان تقرض نفسها حتى تقرض غيرها، ثم اذا كانت هي مقترضة ما علاقة المجالس البلدية بسلطة المياه حتى تورد بهذا العنوان، الحقيقة في موضوع وزارة الاشغال وتوصية اللجنة في موضوع الشركة اليوغسلافية انا ارى ان هذه التوصية غير كافية لانها تريد ان تعالج امرا مستقبلياً وانا اريد توصية تعالج خطأ وقع يجب ان يصحح في مبلغ معين يقول بأنه يستحيل تحصيل هذا المبلغ فليحصل من من كان سبباً في فساد اداري ومالي الذي جعل الشركة لا تسجل وكيل محلي ولا تضع كفالات ونحاسب المسؤول الذي اطلق الكفالات قبل ان تصفي حساباتها مع وزارة الاشغال، لذلك ارى ان تحال القضية للمدعي العامة لتحاسب المسؤول عن ضياع هذا المبلغ رغم انه قليل قد يقال لكنه ضروري لأن من يحاسب على الفلس هو الذي يحاسب على الملايين والمليارات.

هذه ملاحظاتي معالي الرئيس وشكراً لحسن اصغائكم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله، الاستاذ هشام الشراري.

السيد هشام الشراري:

بسم الله الرحمن الرحيم،

١ - لقد اطلعت على تقرير ديوان المحاسبة المقدم الى المجلس الكريم ومناقشة اللجنة المالية لهذا التقرير شاكراً ما جاء به من جهد.. فهناك العديد من التوصيات او المخالفات التي يرد ذكرها في التقرير من كل عام ومناقشتها من قبل السادة النواب.. لقد حان الاوان ضرورة التأكيد على عدم تكرار المخالفات التي يشير اليها التقرير بوضع حد للمؤسسات والدوائر الحكومية التي تكرر مثل هذه المخالفات.. ان المؤسسات والمسؤولين فيها الذين يبيحون لانفسهم او لموظفيهم تكرار المخالفات التي يشير اليها التقرير ليسوا بمستوى المسؤولية ويجب وضع حد لعدم تكرار هذه المخالفات وهنالك موضوع على قدر كبير من الاهمية يرد في تقرير الديوان وهو المبالغ الكبيرة التي هي



ايراد وحق للدولة لا يتم تحصيلها من الافراد والمؤسسات مما يستدعي ايلاء هذا الامر عناية خاصة من الدولة. . وهذه الموارد التي تحرم منها الخزينة والمواطن بحاجة الى وضع خطة شاملة كاملة واضحة لتحصيلها. . فلو صرفت هذه الموارد المتأخرة لدى المؤسسات والافراد لأغنت الخزينة عن الاقتراض ومكنت المواطنين وخاصة في مناطق الجنوب من الاستفادة من الخدمات الكثيرة كالصحية والتربوية وغيرها والتي تحتاج لعناية خاصة وتفتقر لها وفي مقدمتها محافظة معان وقراها وبواديها.

فاذاً لابد على وزارة المالية ان تعيد تنظيم جهاز التحصيل لديها لتتمكن من استرداد وتحصيل ايرادات الدولة المتأخرة.

٢ - تحديث كوادر الديوان ودعمه لتمكينه من القيام بالمهام الموكولة اليه وتدعيمه بالكفاءات البشرية الملائمة ولا نستطيع ان نطالب الديوان بالقيام بالمراقبة لانفاق وتحصيل المال دون دعمه بجهاز وكادر كفوء على مستوى متقدم من الثقافة المالية والقدرات الادارية لاستيعاب جميع اعمال الدولة ومراقبة تنفيذ مشاريعها.

٣ - تحديث اساليب الديوان بأجهزة فنية حديثة ومتبعة في الدول المتطورة لتمكينه من الرقابة ليس فقط على انفاق المال العام وانما للتأكد من حسن الاداء في جميع المشاريع والمرافق التي ينفق عليها المال العام.

٤ - يجب ان يقوم ديوان المحاسبة ليس بالتدقيق على الانفاق وانما يجب ان يتقيد للتدقيق على وسائل تحسين الاداء وخفض التكاليف للمشاريع والخدمات وعوضاً عن قيام الدولة برفع اسعار الخدمات التي تقدمها للمواطنين ان تعمل على دراسة خفض تكاليف هذه الخدمات. .

فمثلاً يدور دوما الحديث عن رفع اسعار المياه والكهرباء والمحروقات ولم اسمع قط قيام المؤسسات بمراجعة اساليبها الادارية والمالية وقيامها بضغط تكاليف هذه الخدمات. . وعلى مثال ذلك تكاليف المحروقات المرتفعة كان يمكن العمل على دراسة تخفيض كلفة التكرير الادارية والتشغيلية وبهذا تخفض وفراً مقبولاً للدولة والشركة وعدم الضغط على موارد المواطن المحدودة وهذا يذكرني بالشعارات التي طرحناها في حملاتنا الانتخابية حول هموم المواطن وتخفيض الاسعار وتلبية ابسط حاجاته. . فما هو الوضع الان اليس الاسعار اضعاف ما كانت عليه في ايام الشعارات والانتخابات وربما اصبحنا جزء من المؤسسة التي لا تشعر بمعاناة المواطن وازدياد الاعباء الملقاة على عاتقه وكيف ان الاسعار اصبحت تلتهم كل موارده وتضعف به قدراته في تلبية ابسط حاجاته. . وهذه الحال تنطبق على وضع المياه والكهرباء. . وهنا نرى موقعاً هاماً لديوان المحاسبة للرقابة عليه وهي الكلفة والاداء. وهذا كله يصب في توفير المال العام وحسن اتقانه يحسن الاداء للمشاريع التي ينفق عليها. وفي ختام كلمتي اثني على ما ابداه الاخ معالي عبدالرؤوف الروابدة من دعم البلديات

وقبول الشيكات ومعالجة المواطنين في مستشفيات الدولة. . ولي ملاحظة حول التقرير الذي قدمه مدير عام المنظمة السابق السيد مريود التل الى رئاسة المجلس والذي بين فيه حقائق عديدة تم الاغفال عنها في التقرير المقدم من ديوان المحاسبة وعليه فانني اتمنى على اللجنة المالية دراسة هذا التقرير القيم والتعقيب على مضمونه وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، دكتور احمد الكوفحي.

الدكتور احمد الكوفحي:

بسم الله الرحمن الرحيم، ارى لزاماً علينا ان نتوجه بخالص الشكر للجنة المالية على ما بذلته من جهود طيبة، فجاء تقريرها عن مناقشة تقارير ديوان المحاسبة للأعوام من (٨٧ - ٩٠) مميزاً، اتضح فيه تشخيص الداء وتتبع اعراضه ثم وصف الدواء، ولذلك اطلب من زملائي النواب اقرار توصياتها سواء منها ما ورد في ثنايا التقرير او في ختامه. متعلقاً بديوان المحاسبة وارى ان اجمالي البقايا التي بلغت قرابة المليار دولار بحاجة الى اجراءات حاسمة وعاجلة لعل اهمها ما يلي:

١ - تعاون كل اجهزة التوجيه والتربية والاعلام والارشاد من اجل ترسيخ قيم التقوى ومخافة الله عز وجل حيث تجعل الانسان يستغني عن اجهزة الرقابة والمحاسبة الخارجية، باستشعاره مراقبته ربه سبحانه وتعالى له وانه لا تخفى عليه خافية، وتذكره انه سيجازيه بالنار يوم القيامة.

٢ - اعتماد مبدأ الامانة مثل مبدأ الكفاءة فيمن يتولى الوظيفة العامة فهذا هو الضمان للحفاظ على المال العام وضمان وحسن اداء سير الاعمال من جهة اخرى قال تعالى «ان خير من استأجرت القوي الامين».

٣ - اخراج مشروع قانون الاصلاح الاداري الشامل الى حيز الوجود، وقد جعلته الحكومة في صدر اولويات برنامجها، عند طلبها الثقة فضلاً عن ان اكثر من عشرة نواب طالبوا بوضع مثل هذا المشروع وعليها ايضاً ان تحقق نقلة نوعية في التطوير الاداري.

٤ - القيام بحملات تأديبية او تطهيرية حسب مقتضى الحال، على ان تشمل هذه الحملة كل الوزارات والمؤسسات والدوائر التي وقعت فيها المخالفات، اولم تتعامل بجدية مع استيضاحات ديوان المحاسبة باعتبار هذه الحملات عنوان جدية الحكومة في محاربة هذا الفساد ومساءلتها عند التقصير.

٥ - رفد الجهاز القضائي بالاعداد الكافية للتصدي لمعالجة هذه الظاهرة الخطيرة بسرعة واقتدار، واحالة كل القضايا التي لم تحل بعد اليه.

٦ - الاسراع بأقصى ما يمكن لدى الجهات المعنية من اجل انجاز مشروعي قانوني الكسب غير المشروع والجريمة الاقتصادية ووضعهما موضع التنفيذ، وبخاصة وان مجلس النواب قد احالهما الى مجلس الاعيان قبل ما يقارب العامين، فهذان القانونان يشكلان تغطية للثغرات التي اتاحت

للكثير من المخالفات ان تبرز، فضلاً عن كشف مصدر هذه الاموال بشكل مقنع مقبول مما يستدعي التزام الموظف العام طريق الكسب المشروع بطريق وقائي حتى لا يتعرض للعقاب مستقبلاً.

٧ ـ توسيع رقابة مجلس النواب على المال العام بادراج موازنة الدوائر والمؤسسات العامة التي لم تدرج ضمن الموازنة العامة للدولة، بحيث تناقش من قبل المجلس لاقرارها، وهذه الخطوة تعزيز رقابة ديوان المحاسبة ابتداءً.

٨ ـ تكثيف نشاط الرقابة الادارية والمالية في كل الجهات المعنية، واعتبار الاصلاح الاداري اساساً للاصلاح المالي ثم منح الحصانة للعاملين في هذا الجهاز الرقابي المحاسب في ديوان المحاسبة فهم يمارسون عملهم في ميدان المتنفذين الكبار بالدرجة الاساس وبالتالي فهم اولى بالحصانة من القضاة الذين ينظرون في دعاوى الحقوق المدنية بل والجزائية، لان الاعتداء على المال صنو الاعتداء على النفس.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

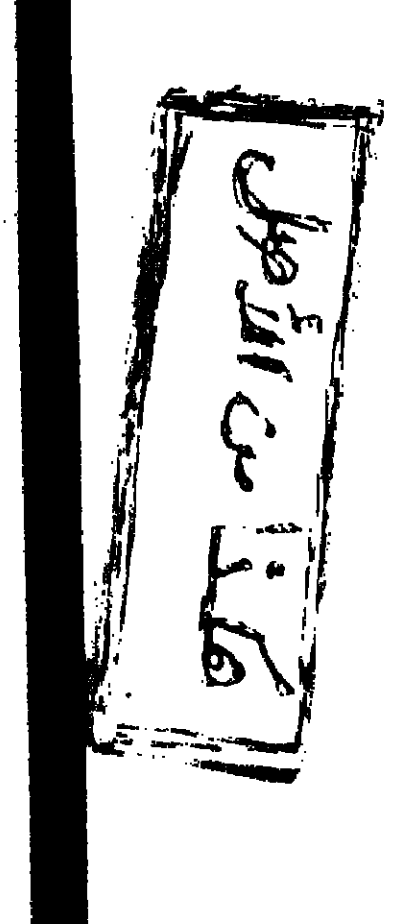
معالي رئيس المجلس: وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته، الشيخ عبدالباقي جمو.

السيد عبدالباقي جمو:

بسم الله الرحمن الرحيم.

معالي الرئيس، مع تأييدي لكل ما ورد من ملاحظات من الاخوة النواب بما فيها البحث وملاحظة الذي قدمه معالي الاخ محمد العلاونة عن الزراعة، اريد باختصار ان اشير الى بعض النقاط بعد شكري للجنة المالية ولديوان المحاسبة الذي حاول ان يجمع كل المخالفات والاعتداءات على اموال الدولة وهو ان كان حريصاً على هذا فاعتقد انه قد فاته الشيء الكثير اما لعدم الكفاءة واما لقلة الجهاز او لاسباب اخرى لا نظن انها بسبب تواطؤ او خيانة انما اريد ان ابدي ملاحظة على تقرير اللجنة المالية عن قضايا الاختلاس والتزوير فاذا عرفنا كلمة الاختلاس او التزوير فانني اعتقد انها اوسع مما ذهب اليه ديوان المحاسبة فالاختلاس انواع قد يكون في سرقة الاموال باستخدام مواد القانون او بالتوظيف او في احالة بعض العطاءات او احالة الدراسات او اختيار الجهة الاستشارية وهي انواع متعددة وكثيرة اكثر من اختلاس بعض المال ونحن اعتقد بأن من واجبنا ان نحاول معالجة الفساد المالي والاداري باصلاح ما يجب اصلاحه بالدستور وفي القانون، نحن ندعوا الى التطور فهذا التطور يجب ان ينال كل ما تعتمد عليه بالمحافظة على البلد امناً وسمعةً ومالاً ومواطناً ولذلك فانني سأقدم اقتراح بعد هذه الملاحظات المستعجلة.

اولاً: العطاءات ورد في تقرير اللجنة المالية وهذا التقرير مؤخذ من ملاحظات ديوان المحاسبة ان المبلغ الاجمالي للاختلاس والتزوير (١,٢٦٨,٤٧٥) وهذا المبلغ حسب اعتقادي ومجمل الاختلاس والتزوير والسرقة فيها يزيد على (٤) ملايين وهذه الوثائق سأقدمها للرئاسة لتحويلها الى الجهات المختصة لملاحقة المسؤولين لأنني لا احب ان اسمي الجهات والاسماء علناً قد لا اكون او قد لا يكون الذي اوصل الى هذه



الوثائق لا يكون مصيباً، ولذلك لا اريد ان اثني اشخاص قد يكونون ابرياء، لذلك سأقدم هذه الوثائق للرئاسة الجليلة، واما الملاحظة الثانية فهي الأبنية بناءاً واستملاكاً واستئجاراً في قضايا الابنية مخالفات عديدة جداً وضمن هذه الوثائق التي اقدمها اسم من هذه المخالفات التي الحقت اكثر من مليون دينار في قضية واحدة خسارة اكثر من مليون دينار في خزينة الدولة.

ثانياً: السيارات والاليات لدي معلومات ولا اعتقد بأن المسؤولين بالوزارات والدوائر بغافلين عن هذه المخالفات والاضرار الكبيرة التي تلحق بالدولة من جراء اهمال الكثير من السيارات والاليات استخداما واستصلاح وتركها لتبقى نهبا للذين يستطيعون ان يصلوا اليها ويأخذون منها قطعاً قد لا يجدونها فين كما يقولون في القطع المستعملة، ثم هناك دراسات اجريت ودفع عليها مبالغ كبيرة جدا ولكن هذه الدراسات اجريت قبل ان تتوفر الاموال التي يجب ان تتوفر في تنفيذ هذه الدراسات مثلاً في مؤسسة واحدة قبل ان تكون وزارة دفع مبلغ (٢٥٠,٠٠٠) دينار لاجراء دراسة ثم وضعت هذه الدراسة في الأدراج واهمل والمبلغ ذهب هدراً والامثال كثيرة ومعظم هذه الاجراءات تغطى بمواد القانون لأن القانون كما يقولون ان المنفذ قد يكون بارع في استخدام مواد القانون لتغطية الاختلاس والتزوير، مثلاً هناك عطاء استخدم فيه القانون هذا العطاء احيل على شركة مقدار قيمته (٢٤٠,٠٠٠) دينار ثم الغي هذا العطاء بحجة ان المتعهد او الذي احيل عليه العطاء رفض التبليغ ولم تصادر الكفالة وبعد فترة احيل هذا العطاء وبنفس الكمية ونفس النوعية بمبلغ (٧٢٠,٠٠٠) الف دينار وكانت الخسارة التي لحقت بالخزينة (٤٨٠,٠٠٠) الف دينار، هذه القضية لم تصل اليها يد ديوان المحاسبة حتى نبهتهم عليها فجاء هذا التقرير وارسل الى الجهات المختصة الى الرئاسة والمالية وجميع الجهات المسؤولة ولكن اجراءاً لم يتخذ لغاية هذه اللحظة حسب علمي الا ان يكون الاجراء اتخذ سراً وهناك عطاء اخر زيد في قيمة الاحالة (٩٣٪) العطاء كان بـ (مليون) دينار تقريباً فزيد (٩٣٪) فكانت الخسارة (٤٥٠,٠٠٠) الف دينار دخلت في جيب من احيلت عليه العطاء وجاء بهذه على سبيل المثال لا الحصر، لذلك فانني ارى ان مناقشات النواب في هذا المجلس غالباً ما تذهب ادراج الرياح كاستيضاحات ديوان المحاسبة فأنا اقول ان الخطى العملية لمحاربة الفساد المالي والاداري هو بوضع قانون من اين لك هذا يتساوى امامه جميع المواطنين مهما كانت مناصبهم او مراكزهم من وزراء ونواب لأنه لا يجوز ديناً ولا عرف ان تكون هناك حصانة لمن يسرق او يرتشي او يختلس لا تطاله يد العدالة الا بقرار من مجلس النواب قد يكون الاكثرية فيه غير مؤهلاً لأن يميز بين البيانات ومصادرها وهو غالباً ما يعتمد على تحقيق يجهل ما جرى فيه وهو في هذه الحالة يكون قد اصدر حكم دون علماً او قناعةً توصل اليها عن طريق مؤثرات فيكون جزائه النار اصاب او اخطأ، لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (قاضياً في الجنة وقاضيان في النار) فاما الاول فهو القاضي الذي حكم في علم فأصاب فهو في الجنة فأما الثاني فهو الذي حكم بدون علم فهو

في النار اصاب او اخطأ واما الثالث فهو الذي حكم بعلم فلم يعدل فهو بالنار او ان يكون بين المتهم ومن له حق الاتهام حزازات او خصومة فهو في هذه الحالة يحاول ان يقنع نفسه انه يريد بهذا الاتهام ان يحق الحق ويبطل الباطل والقاعدة انه لا يجوز لقاضي بينه وبين المتهم خصومة او عداوة او منفعة ان يتولى محاكمة هذا المتهم، او انه شاهده ولو شاهده متلبساً بل عليه ان يحيل القضية الى قاضي اخر تبرئة لذمته وابعاد نفسه من مواقف التهم عملاً بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم (من كان يؤمن بالله واليوم الاخر فلا يقف مواقف التهم) لذلك انني ارى انه لا يجوز مطلقاً ان يعتمد احالة متهم الى القضاء بقرار من مجلس النواب بل يجب ان يحال المتهم مهما كان مركزه او منصبه الى القضاء ليحاكم وليصدر الحكم من قاض مؤهل يتولى المحاكمة واما تفسير لجنة او مجلس التفسير او لجنة تفسير القوانين للمادة (٥٥) فانه لا يتفق مع قواعد التشريع ولا الاصول لأن المادة (٥٥) تقول يحاكم الوزراء امام مجلس عال على ما ينسب اليهم من جرائم ناتجاً عن تأدية وظائفهم والمادة (٦١) ضمنها ان الوزير الذي يتهمه مجلس النواب يوقف عن العمل فهذا يدل على ان الوزير السابق او رئيس وزراء سابق لا يكون بمنأى من الوقوف امام قضاء دون صدور قرار من مجلس النواب، لذلك اقترح تعديل هذه المادة او تعديل القرار الذي صدر عن لجنة تفسير القوانين لأنه مخالف لقاعدة التشريع حتى نستطيع ان نحمي اموالنا وبلدنا عن طريق محاربة الفساد المالي والاداري وشكراً.

معالي رئيس المجلس: وشكراً لكم، القائمة التي لدي قائمة كبيرة من مَن طلبوا الحديث ولما كان يستحيل انهاء هذه القائمة هذا اليوم فنتابع هذه المناقشات مساء يوم الاثنين القادم لأنها مخصصة للمناقشات ومساء الاحد القادم تكون مشروع قانون المطبوعات والنشر فيوم الاحد قانون المطبوعات والنشر ويوم الاربعاء ويوم الاثنين يبقى للمناقشات، الاستاذ سليم الزعبي.

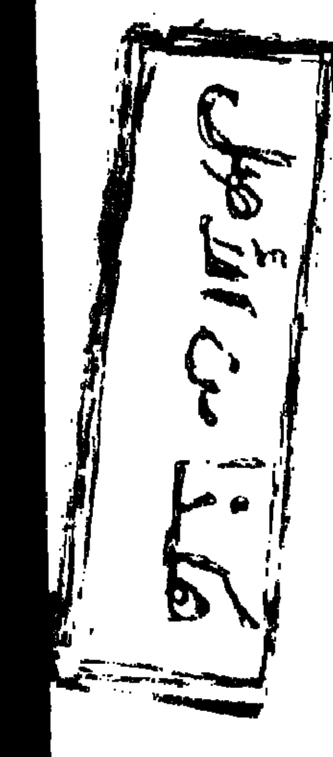
السيد سليم الزعبي: سيدي الرئيس، الحقيقة نحن انجزنا تقرير لجنة الحريات العامة وحقوق المواطنين منذ حوالي اسبوعين وهو مطبوع وموجود لديكم في مكتب المجلس نرجو سيدي الرئيس ان يدرج على جدول اعمال اقرب جلسة، لأن هذا التقرير دائماً يوضع في اخر جلسة في الدورة العادية او الاستثنائية فنرجو ان يؤخذ ذلك بعين الاعتبار سيدي الرئيس.

اصوات: نثني على ذلك.

معالي رئيس المجلس: سيدرج في جلسة قريبة انشاء الله، استاذ ليث شبيلات.

السيد ليث الشبيلات: سيدي الرئيس، كنا قد اتفقنا وقد ابلغنا المجلس الكريم ان تقرير لجنة التحقيقات النيابية التقرير العام عن سير عملها وعن معوقاتها والذي هو كان موضوع البحث كثير من الزملاء بحثوا ذلك في جلسة امس وكان يجب ان يكون البحث في جلسة التقرير القادم فالتقرير هذا اتفقنا سيدي الرئيس ان يكون الاثنين القادم فماذا جرى حتى يؤخذ دور.

معالي رئيس المجلس: وماذا جاء اليوم



هل ينهي هذا التقرير؟ اذا اردتم ان تعودوا مساء هذا اليوم لا بأس. الاحد مخصص لقانون المطبوعات والنشر، الاثنين للمناقشات الاربعاء للقوانين اذا أردتم زيادة الاجتماعات نحن جاهزين.

السيد ليث الشبيلات: علينا واجبات لا حول ولا قوة الا بالله.

معالي رئيس المجلس: سيدرس هذا الموضوع وايضا لا ننسى هذا التقرير لأن ما تفضلت به وارد ومطلوب الان ولكن سنرتب الامور بحيث يعني انشاء الله نغطي كل هذه الامور، السيد الامين العام.

السيد الامين العام:

٦ ـ ما يجد من اعمال.

٧ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة.

معالي رئيس المجلس: اي ملاحظة اخرى؟ الاجتماع القادم يوم الاحد مساءاً لمناقشة قانون المطبوعات وترفع الجلسة الى ذلك اليوم وشكراً لكم.

ـ انتهت الجلسة ـ

امين عام مجلس الامة	رئيس مجلس النواب
صالح الزعبي	د. عبداللطيف عربيات